# الفصل الرابع
# عملية صنع السياسة التعليمية
# فى
# جمهورية مصر العربية

يهدف هذا الفصل إلى وصف وتحليل عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر بعد أن تم وصف وتحليل عملية صنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة فى الفصل السابق، وذلك حتى يكتمل الجانب التطبيقى للرسالة.

ويبدأ هذا الفصل - كما هو الحال فى الفصل السابق - بوصف موجز لملامح نظام التعليم المصرى، ويتضمن وصفا للقواعد الأساسية لصنع السياسة التعليمية يتبعها وصف للسلم التعليمى المصرى. ثم تنتقل الدراسة إلى ذكر بيئة صنع السياسة التعليمية، فى مصر وأهم العوامل المؤثرة فيها من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية.

وفى الجزء التالى (ثالثا) نذكر خطوات وآليات صنع السياسة التعليمية، يليها، المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية التى تلعب دوراً فى عملية السياسة. واخيراً فى (خامساً) تحلل نماذج من واقع تطبيقات صنع السياسة التعليمية فى مصر فى الثمانينيات والتسعينيات، وهى الفترة التى اختصت بها الدراسة.

## أولا : ملامح نظام التعليم المصرى :

**١- تستند السياسة التعليمية فى مصر إلى عدد من المبادئ الدستورية التى تحدد إطارها العام وقد وردت هذه المبادئ فى المواد التالية:**[1]

**مادة (١٨)** : التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية، وتعمل

---

(١) دستور ١٩٧١ لجمهورية مصر العربية ص ١٥.

الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، وذلك كى يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

**مادة (٢٠)** : التعليم فى مؤسسات الدولة مجانى فى مراحلة المختلفة.

**مادة (٢١)** : محو الأمية واجب تجند له كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه، والتعليم شأنه شأن كل الحقوق التى يكفلها الدستور يحكمه مبدآن دستوريان : هما تكافؤ الفرص والمساواة على نحو ما ورد فى المادتين الآتيتين.

**مادة (٨)** : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

**مادة (٤٠)** : المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.[١]

**٢- وينظم التعليم العام فى مصر القانون التالى :**

**(أ) القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ وبالقانون رقم(٢) لسنة ١٩٩٤:**

ويختص هذا القانون بتنظيم التعليم قبل الجامعى وتنص المادة (١): "يهدف التعليم قبل الجامعى إلى تكوين الدارس ثقافيا وعلميا وقوميا على مستويات متتالية ... وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التى تحقق إنسانيته وكرامته"[٢].

وتنص المادة (١١) من نفس القانون على تحديد الأجهزة التى تتولى "رسم السياسات العامة للتعليم" والأجهزة التى تتولى إجراءات التنفيذ وجاء نص المادة كما يلى : "مع مراعاة أحكام القانون الخاص بنظام الإدارة المحلية - تتولى الأجهزة

---

(١) المرجع السابق ص ١٥

(٢) جمهورية مصر العربية - **قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١** - إصدار الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - الطبعة الخامسة ١٩٩٤ ص ٣

المركزية للتعليم قبل الجامعى رسم السياسات العامة للتعليم ومهام التخطيط والتقييم والمتابعة العامة. وتتولى المحافظات العملية التنفيذية التعليمية والمتابعة المحلية، وكذلك إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الداخلية فى اختصاصها، وذلك وفق مقتضيات الخطة القومية للتعليم وفى حدود الموازنة المقررة"[١].

وصدر القانون رقم (٢٣٣) فى ١٩٨٨/٦/٢٨ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم (١٣٩) لعام ١٩٨١. وجاء فى المادة الأولى أن تستبدل المواد ١٤-١٥-١٨ -٢٤-٢٦ -٢٨-٢٩-٣٦ والفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٤٢ والمادة ٤٥ من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم (١٣٩) لعام ١٩٨١ بنصوص جديدة أهمها:[٢]

**مادة (٤)** : "تكون مدة الدراسة فى التعليم قبل الجامعى على النحو التالى: ثمانى سنوات للتعليم الأساسى الإلزامى اعتباراً من العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨"

**مادة (١٨)** : "يعقد امتحان من دورين على مستوى المحافظة فى نهاية مرحلة التعليم الأساسى الإلزامى"

**مادة (٢٦)** : "تكون الدراسة فى الصفين الأول والثانى عامة لجميع الطلاب وتخصصية اختياريا فى الصف الثالث (الثانوى)"

- أما القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ فقد صدر على النحو التالى : أستبدلت نصوص المواد ٢٦ - ٢٨ - ٢٩ من قانون التعليم رقم (١٣٩) لعام ١٩٨١ بمواد جديدة أهمها:[٣]

**مادة (٢٦)** : "تتكون مقررات الدراسة فى التعليم الثانوى العام من مواد إجبارية ومواد اختيارية"

**مادة (٢٨)** : "يجرى الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين، الأولى فى نهاية السنة الثانية والأخرى فى نهاية السنة الثالثة.

---

(١) المرجع السابق ص ٦.

(٢) جمهورية مصر العربية **القانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ بشأن تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١** المطابع الأميرية ١٩٨٨.

(٣) وزارة التربية والتعليم **إنجازات التعليم فى ٤ سنوات - مشروع مبارك القومى** - مرجع سابق ص ٩٩.

obeikandi.com

**(ب) القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات :**

ويحدد هذا القانون الهدف من التعليم الجامعى حيث نص على أن الجامعات تختص "بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع ... وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات ... ويكفل القانون استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع".(١)

**٣- المبادئ الأساسية لصنع السياسة التعليمية فى مصر:**

يتشكل نظام التعليم فى مصر ويتبلور من خلال عدد من القواعد الأساسية التى تدفعه وتحركه بغض النظر عن نتيجة هذا التفاعل سلبا أو إيجابا، ومن هذه القواعد الأساسية : سياسة الفرد - مركزية السلطة - عدم استقرار السياسة التعليمية - عدم المرونة.

**(أ) سياسة الفرد :**

ويعنى بها وجود فرد واحد - فى أغلب الأحيان -يقف على قمة السلطة التعليمية وينفرد بصبغ السياسات واتخاذ القرارات على الرغم من تصريحات وزراء التعليم بعكس ذلك. فنجد الدكتور فتحى سرور وزير التعليم السابق يصرح فى محاضرته "مواجهات السياسة التعليمية الجديدة" التى نظمتها رابطة خريجى معاهد وكليات التربية فى ١٩٨٧/١/١٢ بقوله : "جئت لكى توضع سياسة تعليمية ثابتة باسم المجلس لا باسم الوزير ... فإذا قرر المجلس الاعلى للتعليم قبل الجامعى سياسة التعليم فهى سياسة المجلس، وما أنا إلا عارضها وباحثها فقط، وإن كان لى فضل، فهو فضل العرض لا فضل وضع السياسة."(٢)

وعند مراجعة الوثائق والقوانين والتنظيمات التعليمية المسئولة عن عملية صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرارات المتعلقة بها. وعلى الرغم من كثرة هذه

---

(١) جمهورية مصر العربية **القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات** - إصدار المطابع الأميرية ١٩٧٥ ص ٢٠.

(٢) وزارة التربيةوالتعليم - **وثائق تطوير التعليم قبل الجامعى (١)** - إعداد محمد سعيد عزت - سلسة كتب مسيرة تطوير التعليم - الكتاب الأول يناير ١٩٩١ ص ٢٣٠.

التنظيمات والمؤسسات إلا أنها فى واقع الأمر "شكلية" إذ لا يخلو النص القانونى من جمله "بسيطة" تجعل الأمر فى نهاية المطاف منوطا بموافقة الوزير أو وكيل الوزارة أو مدير المديرية[١].

وعلى سبيل المثال، استطاع الدكتور أحمد فتحى سرور - وزير التعليم السابق - أن ينخفض التعليم الابتدائى من ست سنوات إلى خمس سنوات. ومن أجل أن يحقق هذا الهدف ظهرت المذكرة الإيضاحية لوزارة التربية والتعليم بشأن تعديل بعض إحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ وعلى ضوء ما أوصى به المجلس اقومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا منذ ١٩٧٩ حتى يونيو ١٩٨٦ والمؤتمر القومى للتعليم فى يوليو ١٩٨٧ وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب فى عام ١٩٨٨ - جميعهم اتفقوا على "تعديل المادة (٤) من قانون التعليم القائم والتى تنص على مد الدراسة فى المرحلة التى تسبق التعليم الجامعى والتى كانت تقضى بأن مدة التعليم الأساسى تسع سنوات، فقد رأت اللجنة جعل هذه المدة ثمانى سنوات فقط مع جعل مدة التعليم بالحلقة الابتدائية منها خمس سنوات ومدة الدراسة بالحلقة الإعدادية ثلاث سنوات"[٢]

وواقع الأمر أنه لم يظهر فى توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى مصر الذى عقد فى الفترة من ١٤ إلى ١٦ يوليو ١٩٨٧ - وبالذات فى الجزء الخاص بالتعليم قبل الجامعى وهى التوصيات (١٣ - ٦٨) - أى إشارة إلى خفض التعليم الإلزامى من تسع سنوات إلى ثمان وتخفيض التعليم الابتدائى سنة دراسية.

وبالرجوع إلى تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث والتكنولوجيا الصادر عن المجالس القومية المتخصصة[٣] نجده ينص على الآتى: "كان المجلس قد أوصى فى سنة ١٩٧٦ بأن يكون السلم التعليمى من ١٢ سنة دراسية (٦ + ٣ + ٣) منها تسع سنوات التعليم الأساسى الإلزامى والذى يشمل الحلقتين الابتدائية والإعدادية،

---

(١) رمضان أحمد عيد - **السياسة التعليمية واتخاذ القرار - دراسة مقارنة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وإنجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية** - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٩٢ - ص ٦٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم - **وثائق تطوير التعليم قبل الجامعى (١)** - مرجع سابق ص ٩٦.

(٣) المجالس القومية المتخصصة - **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا** - الدورة الثانية والعشرون ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ص ١٥ : ١٦.

وقد أكد المجلس على هذه التوصية أعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢.

وإذا كان القانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ قد جعل مدة التعليم الأساسى ثمانى سنوات فإن المجلس القومى للتعليم قد عاد فى عام ١٩٩٥ فأكد على ضرورة إعادة المرحلة الابتدائية إلى ما كانت عليه، وذلك بإضافة سنة دراسية فى أولها لتصبح ست فرق دراسية بدلا من خمس، حتى ولو استلزم ذلك تعديل القانون".

وخلاصة القول أنه لا توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم ولا توصيات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا قد طالبت بخفض مدة التعليم الأساسى من تسع سنوات إلى ثمان بل إن توصيات المجلس القومى للتعليم تؤكد على ضرورة إعادة المرحلة الابتدائية إلى ما كانت عليه وجعلها ست فرق دراسية بدلا من خمس، وعلى نفس الخط سار المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤ الذى أيد أيضا "زيادة سنوات الإلزام لتعود تسع سنوات كما كانت قبل قرار تخفيض السلم التعليمى الذى أدى إلى مشكلة الدفعة المزدوجة".(١)

وبوجه عام، نجد أن التقاليد الاجتماعية والإدارية تدفع بمن أعطتهم النصوص القانونية سلطة المشاركة فى صنع السياسة واتخاذ القرار إلى أن يستقرئوا رغبات المسئول الكبير فلا يقولوا ما ينبغى أن يقال بقدر ما هو تعبير عما يريد المسئول أن يفعل فى الواقع.(٢)

**(ب) مركزية السلطة:**

كتب د. محمد حسين هيكل - (تولى وزارة المعارف ثلاث مرات من عام ١٩٣٨ - ١٩٤٥) فى مذكراته: "لقد ألف الناس عندنا تركيز المسئولية فى شخص الوزير ومن بعده وكيل الوزارة، ومن عداهما، لا يعدو اختصاصهم المشورة أو الطلب ... فإذا أريد تعيين فراش أو إصلاح شباك ... وجب التوجه بالطلب إلى الوزارة ... ولا يكون التنفيذ إلا بعد أن يقرر الوزير الطلب بعد أن يصل إليه بعد أسابيع أو

---

(١) عبد الفتاح جلال - "**كلمات حول تطوير التعليم**" - مقال بجريدة **الأهرام** فى ١٩٩٥/٩/٢٩.

(٢) سعيد إسماعيل على مرجع سابق ص ص ٣٣٧ - ٣٤٠.

شهور." [١]

ويضيف محمد حسين هيكل كيف أن كبار موظفيه فى الوزارة كانوا يعارضون اللامركزية لأنها ستسلخ منهم اختصاصات وسلطات مما كان يدعوهم لمقاومة هذا الحرمان من السلطة ومقاومة تنفيذ مبادئ اللامركزية.[٢]

وعن مظاهر المركزية فى السياسة التعليمية، كتب أحمد نجيب الهلالى فى تقريره الشهير فى عام ١٩٣٥ أن "أساس العلة يكمن فى السلطة المركزية عن التعليم، فقد تركز فى شخصية الوزير كل ما يختص به التعليم تركيزا ألغى من شخصيات وكيان القائمين على أمر التعليم من نظار ومدرسين وأصبحت المدارس جميعها صورة مكررة متشابهة وانعدم الطابع الشخصى الذى ينبغى أن تطبع به كل مدرسة وفقا لظروف بيئتها وأساتذتها وطلابها." [٣]

ثم كتب طه حسين [٤] وطالب بإصلاح ديوان وزارة المعارف وإصلاح الصلة بين الوزارة وبين المدارس وحماية الوزارة من التغيير والتعديل الذى يوقف خط سير جهاز التعليم .. كما طالب بعودة المجلس الأعلى للتعليم وتمثيل كافة فروع التعليم فيه، ويكون اختصاص هذا المجلس أن يشير على الوزير فى كل ما يقوم به من أمور التعليم ومساره بصورة مباشرة. وكان يرى فى إنشاء هذا المجلس ضمانا لاستمرار السياسة التعليمية. وتمنى أن يخرج المفتشون من ديوان الوزارة حيث مركزية السلطة إلى الأقاليم المختلفة ليرعوا شئونها وليحلوا مشاكلها على الطبيعة.

"إن نظام تركيز الإدارة الذى يقضى بحصر السلطة والقيادة فى يد الوزارة بالقاهرة لا يساعد على نمو روح النقد المجدى والشعور بالمسئولية فى الاقاليم نمو كافيا مع ضرورة توفير هذين الامرين على الدوام لتنفيذ خطط التعليم، فمدارس الأقاليم ومعاهدها التى ساعدت الوزارة فى إنشائها ... كانت تبقى شبه منعزلة عن بيئتها غير مرتبطة ارتباطا كافيا بالمجتمع والأقاليم التى أنشئت لها فلم تؤثر فيها ولم تتأثر بالدرجة الكافية." [٥]

---

(١) طه حسين - مستقبل الثقافة فى مصر - مجموعة كتب المواجهة والتنوير - إصدار الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣ص ١٤٣

(٢) المرجع السابق ص ١٤٧

(٣) أحمد نجيب الهلالى **تقرير إصلاح التعليم فى مصر** - القاهرة وزارة المعارف ١٩٣٥ - ص ٣

(٤) طه حسين - مرجع سابق ص ١٠٨.

(٥) المرجع السابق ص ١٤٧.

وللحد من هذه المركزية، أنشئت المناطق التعليمية فى عام ١٩٨٣ وأختصت بقيد التلاميذ والبت فى مجانيتهم وشراء الكتب الخاصة بالمكتبة، بمعنى تصريف طائفة كبيرة من أنواع العمل الروتينى وتنفيذ السياسة التعليمية التى رسمتها الوزارة.(١)

والجدير بالذكر، أن هذه الاتجاهات نحو اللامركزية تعد قاصرة لأن المدارس مازالت تخضع فى تسيير أمورها للمديرية التعليمية فى المحافظة والوزارة المركزية فى العاصمة. أن الانتقال من نظام المركزية إلى نظام اللامركزية يتطلب إعادة جهاز الوزارة بشكل هرمى متمشيا مع التنظيم الهرمى للاختصاصات. فما هو عام كالتخطيط ووضع السياسة والتوجيه العام يتولاه المركز. وما هو خاص تتولاه المناطق التعليمية أى «إن النظام اللامركزى يقضى بتزايد التخصص كلما ابتعدنا عن المركز وزيادة العموم كلما اقتربنا منه».(٢)

**(جـ) عدم استقرار السياسة التعليمية :**

عند تحليل عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر، ينبغى دراسة موضوع الاستقرار وعدم الاستقرار وارتباطه بالتغيرات الوزارية وأثرها على استقرار المؤسسات المسئولة عن العملية التعليمية. فعندما نجد تذبذباً وعدم استقرار فى هذه المؤسسات ينعكس بالتالى على السياسة التعليمية على سبيل المثال، يذكر حامد عمار(٣) كيف أن خفض مدة التعليم الأساسى سنة فى عام ١٩٨٨ بحيث تصبح حلقة التعليم الابتدائى خمس سنوات بدلا من ست، وذلك بعد استقرار السياسة التعليمية فى عهد الدكتور مصطفى كمال حلمى باعتبار المرحلة الإلزامية تسع سنوات منذ عام ١٩٨١ : ست سنوات منها فى الحلقة الأولى (الابتدائية) وثلاث فى الحلقة الثانية (الإعدادية).

ويلاحظ نفس الكاتب اشتداد الدعوة - «مع بداية عام ١٩٩٥ إلى إعادة السنة التى خفضت عام ١٩٨٨. و بعد ما تبين من التجربة ما يمكن أن يترتب على ذلك

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٨.

(٢) أميل فهمى شنودة - **القرار التربوى بين المركزية واللامركزية** - مكتبة الأنجلو ١٩٨٠. ص ١٥٢.

(٣) حامد عمار فى **تطوير القيم التربوية رأى آخر - سلسلة دراسات فى التربية** - إصدار دار سعاد الصباح - مركز ابن خلدون ١٩٩٢ - ص ٦٦ : ٦٧.

من تدهور فى مستوى تعليم القاعدة من تلاميذ هذه المرحلة »[١] كما ينتقد التعجل فى اتخاذ هذه القرارات المصيرية التى قد تمتد آثارها السلبية إلى أكثر من خمسة عشر عاماً. ويصرح بأنه إذا كانت الضغوط الاقتصادية قد فرضت اتخاذ هذا القرار التربوى المتعجل فإن «الضرورات الاقتصادية لا تبيح المحظورات التربوية »[٢]

ويفهم من ذلك، أن السياسة التعليمية فى مصر واستقرارها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الوزارية المتتالية واختلاف مضمون تطوير التعليم، تبعاً لاختلاف وزراء التعليم وتبعا لحركة التفاعل بين النظام السياسى والاقتصادى ككل ونظام التعليم.

**(د) عدم المرونة :**

ويبدو عدم المرونة فى نظام التعليم فى مصر فى أكثر من موضع. فهناك عدم مرونة أمام الطلاب وأولياء أمورهم فى اختيار نوعية الدراسة التى يبغونها. على سبيل المثال فإن مجموع درجات الطالب فى امتحان الشهادة الإعدادية هو الذى يتحدد على أساسه ما إذا كان يقبل فى الثانوى العام أو الثانوى الفنى. ونفس الموضوع يتكرر فى امتحان الثانوية العامة، إذ بناء على مجموع درجات الطالب فى هذا الامتحان، يقوم مكتب التنسيق بتوزيع الطلاب على الكليات والمعاهد التى تقبل هذا المجموع من الدرجات.

إن الهدف الأسمى أمام أى نظام تعليمى فى العالم هو تشجيع الطلاب على اكتساب المعرفة والعلم ومواصلة التعليم حتى يرفعوا مستواهم العلمى مما يعود بالنفع والخير على اقتصاد البلاد». إن كسر هذه القيود وتحقيق الانسيابية والمرونة بين كافة أوجه التعليم وسوق العمل يقضى على الظواهر السلبية ... ويفتح الأمل واسعا أمام طموحات شبابنا[٣]

---

(١) حامد عمار من **مشكلات العملية التعليمية** - سلسلة دراسات فى التربية والثقافة (٢) - مكتبة الدار العربية للكتاب ١٩٩٦ ص ٦٧

(٢) المرجع السابق ص ٦٧.

(٣) وزارة التعليم - **وثيقة مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل** - القاهرة مطابع روز اليوسف ١٩٩٢ ص ٦٠.

وهناك نوعية أخرى من المرونة، وهى مرونة صانعى السياسة فى تعديل السياسة أو حتى إلغائها فى حالة تبين خطئها وعدم فائدتها، بل والأضرار المترتبة على الاستقرار فيها. على سبيل المثال، فإن قرار اختصار حلقة التعليم الابتدائى سنه لم يعدل أو يلغ على الرغم من اشتداد دعوة الرأى العام لعودة هذه السنة على كافه المستويات المتخصصة وغير المتخصصة بالإضافة إلى وضوح الأضرار التى ترتبت على هذا القرار ومنها مثلا على سبيل الاستشهاد لا الحصر الدفعة المزدوجة.

**٤- وصف السلم التعليمى المصرى :**

يضم السلم التعليمى فى مصر ثلاثة مستويات تعليمية تبدأ بمرحلة التعليم الأساسى وتنتهى بمرحلة التعليم العالى والجامعى :

**(أ) التعليم العام :**

وتنص المادة (٤) من قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ على أن تكون الدراسة فى فترة التعليم قبل الجامعى اثنتى عشر سنه دراسية. تبدأ من سن ست سنوات حتى سن السابعة عشرة وتشمل:

- «تسع سنوات التعليم الأساسى الألزامى اعتباراً من العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ ويتكون من حلقتين «الحلقة الابتدائية ومدتها خمس سنوات والحلقة الإعدادية، ومدتها ثلاث سنوات.
- ثلاث سنوات للتعليم الثانوى (العام والفنى)
- خمس سنوات للتعليم الفنى ودور المعلمين والمعلمات[١]

وقد استبدلت المادة (٤) بالقانون رقم (٢٣٣) لسنه ١٩٨٨ الذى جعل التعليم الأساسى الألزامى ثمانى سنوات فقط اعتباراً من العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ ويتكون أيضا من حلقتين الحلقة الابتدائية ومدتها خمس سنوات (بتخفيض السنة السادسة من التعليم الابتدائى) والحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات. ولم يحدث أى تعديل فى التعليم الثانوى، فظل ثلاث سنوات كما هو، وذلك بالنسبة للثانوى

(١) جمهورية مصر العربية - قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ مرجع سابق ص ٤.

obeikandl.com

العام والثانوى الفنى. كما لم يحدث تعديل للثانوى الفنى المتقدم نظام خمس سنوات[١].

ويسبق السلم التعليمى مرحلة رياض الأطفال والحضانة وهى «مرحلة تعليمية مستقلة ومدتها سنتان من سن الرابعة إلى سن السادسة، ويتم القبول فيها وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى القرار الوزارى رقم (١٥٤) لسنه ١٩٨٨ الخاص بتنظيم رياض الأطفال بالمدارس الرسمية وتعديلاته بالقرار الوزارى رقم (٣٤) فى ١٩٩٠/١/٢٢ والقرار الوزارى رقم (٤١١) فى ١٩٩٠/٢/١٢ وتهدف هذه المرحلة إلى تحقيق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل المدرسة وتهيئتهم للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسى»[٢]. وقد أوصى المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ بأعتبار مرحلة رياض الأطفال ضمن السلم التعليمى كلما أمكن ذلك.

**مرحلة التعليم الأساسى :**

حق لجميع الاطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، وتنص المادة (١٥) من قانون التعليم رقم (١٣٩) ١٩٨١ والمستبدلة بالقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ على التزام الدولة بتوفير هذا التعليم على مدى ثمانى سنوات على أن يتولى المحافظون - كل فى دائرة اختصاصه - إصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام. «ويهدف التعليم الأساسى إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة.[٣]

**التعليم الثانوى العام :**

تنص المادة (٢٢)[٤] من قانون التعليم رقم (١٣٩) لعام ١٩٨١ على أن الهدف من مرحلة التعليم الثانوى هو إعداد الطلاب للحياة العملية جنبا إلى جنب إعدادهم

---

(١) وزارة التربية والتعليم - **التعليم فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٤ تنفيذ مركز التوثيق الإعلامى** - وطبع بمعرفة اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة - يونسكو - اليكو - ايسيسكو ١٩٩٥ ص ٢٣

(٢) المرجع السابق ص ٢٣.

(٣) وزارة التعليم - القانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ (المادة ١٦) ص ٨.

(٤) المرجع السابق ص ١١.

لمرحلة التعليم العالى والجامعى[١].

ومدة الدراسة فى التعليم الثانوى ثلاث سنوات دراسية «وبموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ الذى صدر مؤخراً وبدأ تنفيذه من عام ١٩٩٥/٩٤ أصبحت الدراسة فى الصف الأول عامة لكل الطلاب على أن يتم الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين الأولى فى الصف الثانى الثانوى والثانية فى الصف الثالث. ويجتاز الطالب كل مرحلة منهما من خلال امتحان واحد أو اثنين.»[٢]

- **التعليم الثانوى (صناعى - زراعى - تجارى) :**

تنص المادة رقم (٣٨) من قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ على أن الهدف من المدارس الفنية هو إعداد فئتى «الفنى الأول» «والمدرب» وذلك فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة وفقا لمتطلبات خطة التنمية على مستوى الدولة[٣]. ويعقد فى نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوى الفنى امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه (دبلوم المدارس الفنيه نظام السنوات الثلاث) ويحدد فيه نوع التخصص. كما يعقد امتحان فى نهاية الصف الخامس ويحدد فيه أيضاً نوع التخصص.[٤]

- **التعليم الجامعى والعالى :**

ويلتحق به الحاصلون على الثانوية العامة والمتفوقون من الحاصلين على الثانوية الفنية، وتتراوح مدة الدراسة فيه بين سنتين فى المعاهد الفنية المتوسطة وأربع سنوات أو خمس أو ست سنوات فى الكليات الجامعية والمعاهد العليا.[٥]

---

(١) وزارة **التعليم فى جمهورية مصر العربية** ١٩٩٤ مرجع سابق ص ٢٤.

(٢) وزارة التعليم - **قانون التعليم قم ١٣٩** لعام ١٩٨١ مرجع سابق ص ١٧.

(٣) وزارة التعليم - **التعليم فى جمهورية مصر العربية** ١٩٩٤ مرجع سابق ص ٢٤

(٤) المرجع السابق ص ٢٤.

# السلم التعليمى فى جمهورية مصر العربية [1]

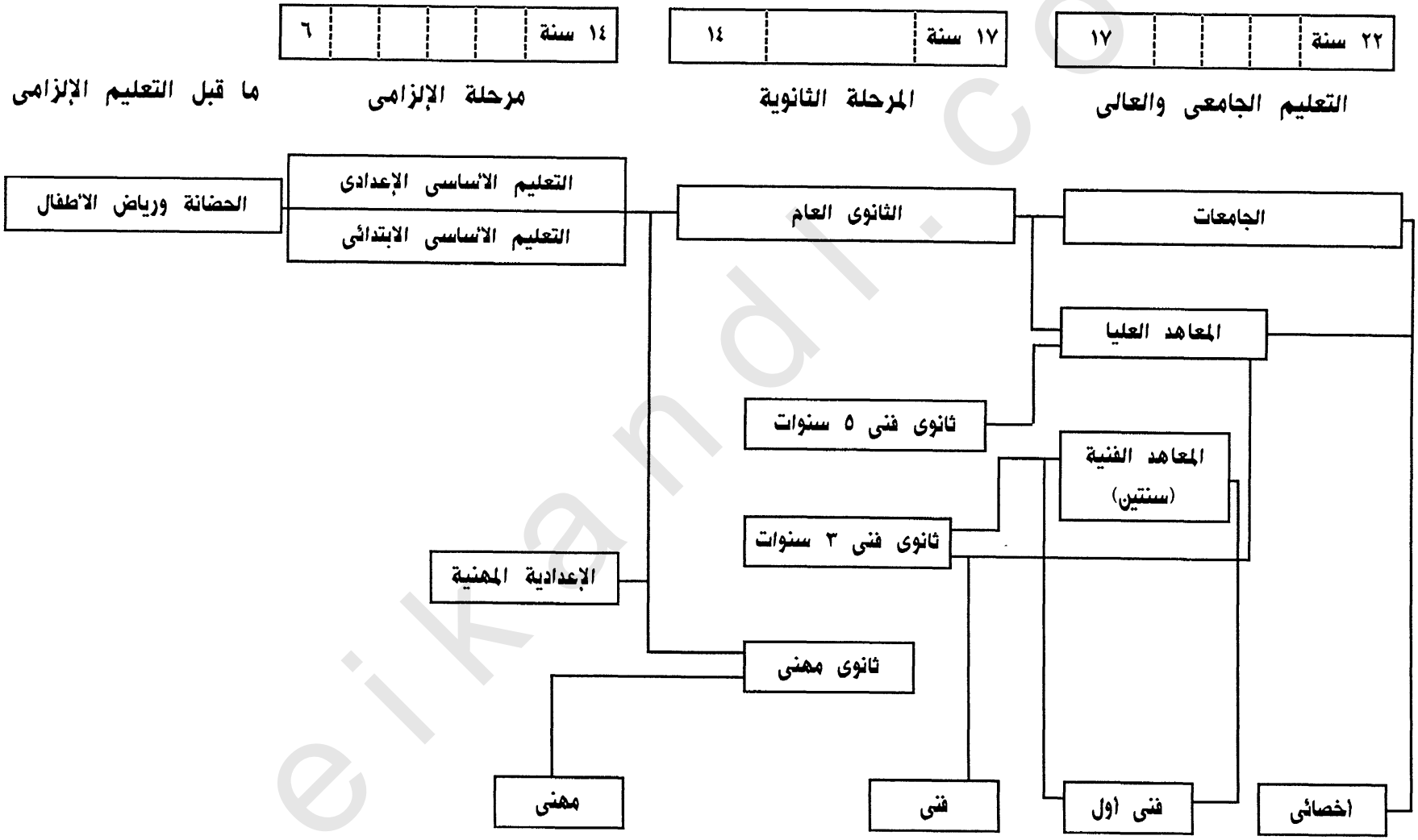


(١) وزارة التعليم - التعليم فى جمهورية مصر العربية - ١٩٩٤ مرجع سابق ص ٢٥.



obeikandl.com

## ثانيا : بيئة صنع السياسة التعليمية والعوامل المؤثرة فيها :

إن عملية صنع السياسة بصفة عامة وصنع السياسة التعليمية بصفة خاصة لا تتم بصورة تلقائية عفوية وإنما هى نتاج لتفاعل القيم والسلوك بالمجتمع كله. وبذلك تكون عملية صنع السياسة ما هى إلا دراسة للمجتمع والأفراد الذين يكونون هذا المجتمع، أى أن السياسة ما هى فى الواقع إلا امتداد للبيئة الاجتماعية الكبرى بما فيها من عوامل جذب ونبذ - إصلاح وتسيب - همة وتقاعس - ميل للسيطرة والمركزية أو ميل للجماعية والديمقرطية.(١)

وبناء عليه، فإن صانعى السياسة فى مختلف المراحل التعليمية ما هم إلا مواطنون يعتبرون نماذج حية ممثلة للمجتمع المصرى بجميع إيجابياته وسلبياته. وحتى يتسنى لنا ان نفهم بيئة صنع السياسة فى مصر لابد أولا من تفهم العوامل التى تؤثر فى هذه البيئة وبالتالى فى عملية صنع السياسة.(٢)

### ١- العوامل السياسية :

#### (أ) الاستقرار السياسى وانعكاساته الإيجابية على التعليم :

ينبع الاستقرار الداخلى فى المؤسسات التعليمية من الاستقرار السياسى العام فى المجتمع. ومن البديهيى أن ينعكس الاستقرار السياسى السائد فى المجتمع على جميع الأجهزة والسياسات العامة فى الدولة.

ويلاحظ أن الإجراءات اليومية التى يقوم بها رؤساء المؤسسات التعليمية - ومن ينوب عنهم فى المهام - من الرد على الشكاوى وكتابة المذكرات والتقارير وحضور الاجتماعات والندوات والمؤتمرات. أى القيام بكل الأمور الروتينية، يعد أمراً ضرورياً لتحقيق الانسيابية والاستقرار الداخلى فى المؤسسات التعليمية، فضلا عن النمو المطلوب للاستقرار السياسى فى المجتمع ككل مما ينعكس ايجابيا على جميع المؤسسات العامة فتنمو وتتطور إلى الأفضل.(٣)

---

(١) إيهاب السيد محمد إمام - **دراسة تحليلية لسياسة التعليم فى مصر خلال الثمانينيات** - رسالة دكتورة - غير منشورة - كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٩٤ - ص ١٤١.

(٢) المرجع السابق ص ١٤٨.

(٣) المرجع السابق ص ١٤٩.

وبالنسبة لنظام التعليم، تجدر الإشارة إلى أن الاستقرار السياسى فى المجتمع يساعد على تهيئة البيئة والمناخ العام لتوفير موارد أقتصادية لتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لأبناء الوطن والتى منها الخدمات التعليمية حيث حدثت طفرة غير مسبوقة للاعتمادات المالية المخصصة للتعليم فى الميزانية العامة. ويوضح الجدول التالى حجم التغيرات فى موازنة التعليم ونسبتها من عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٩٥/٩٤

**جدول رقم ( ١ ) [١]**

**حجم ونسبة التغير فى موازنة التعليم**

**١٩٩١/٩٠ إلى ٩٤ / ١٩٩٥**

| البيان | ١٩٩١/٩٠ | ١٩٩٥/٩٤ | نسبة التغيير |
|---|---|---|---|
| وزارة التربية والتعليم | ٢٢٤١ | ٤٨٨٥ | + ١١٨٪ |
| (الديوان العام والمديريات) | ٩٦ | ٢٨٧ | + ١٩٨٪ |
| التعليم العالى، الجامعات استثناء الأزهر | ١٠٧٣ | ٢٠٨٤ | + ٩٨٪ |
| اجمالى موازنة التعليم | ٣٤١٠ | ٧٢٩٥ | + ١١٤٪ |

ومن الجدول السابق، والخاص بالموازنات العامة خلال فترة مقارنة ما بين اعتمادات موازنة ١٩٩١/٩٠ واعتمادات ١٩٩٥/٩٤ تلاحظ زيادة جميع موازنات التعليم فى مجملها بنسبة ١١٨٪ حيث زادت ميزانية التعليم العالى بنسبة ١٩٩٪ وموازنات الجامعات حققت متوسط زيادة ٩٨٪. «وعلى الرغم من هذه الزيادات الواسعة فى موازنات التعليم إلا أن الإنفاق على التعليم فى مصر لا يزال فى حاجة إلى مزيد من الدعم على الرغم من أن نصيب التعليم بالنسبة للإنفاق العام قد

---

(٣) وزارة التربية والتعليم - **إنجازات التعليم فى ٤ أعوام** - مشروع مبارك القومى مطابع روز اليوسف الجديدة - أكتوبر ١٩٩٥ ص ٢٢٥.

أصبح ١٤,٣٪ فى موازنة ١٩٩٥/٩٤ وكان ٩,٢٣٪ فى موازنة ١٩٩١/٩٠.

ومما هو جدير بالذكر أن إجمالى موازنة التعليم فى الموازنة التقديرية لعام ١٩٩٦/٩٥ قد بلغ ١١,٢ مليار جنيه، أى بنسبة ١٥,٦٪ من إجمالى الموازنة التقديرية للدولة، وهذا أعلى معدل وصل إليه الإنفاق العام على التعليم فى مصر فى هذا القرن».[١]

ومن النتائج الإيجابية لهذه الطفرة الواسعة فى مخصصات التعليم المالية أن زاد متوسط نصيب الطالب فى موازنات التعليم المختلفة على النحو الموضح بالجدول التالى. إذ بلغت نسبة نصيب الطالب فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى ١٣٤٪ وزاد نصيب الطالب من موازنة وزارة التعليم العالى بنسبة ١٦٣٪ وفى موازنة الجامعات زاد متوسط نصيب الطالب بنسبة ٤٣٪.[٢]

**جدول رقم ( ٢ )**[٣]

**نسبة تغير نصيب الفرد من الموازنات**

**من عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٩٥/٩٤**

| البيان | ٩١/٩٠ بالجنيه | ٩٥/٩٤ بالجنيه | نسبة التغيير |
|---|---|---|---|
| - نصيب الطالب من موازنة ما قبل التعليم الجامعي | ١٨٩ | ٤٤٣ | + ١٣٤٪ |
| - نصيب الطالب من موازنة التعليم العالي | ٤٢٧ | ١١٢٢ | + ١٦٣٪ |
| - نصيب الفرد من موازنات الجامعات | ٢٤٤٢٢ | ٣٤٧٣ | + ٤٣٪ |

(١) المرجع السابق ص ٢٢٦.

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٦.

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٦.

**(ب) اهتمام القيادة السياسية والرأى العام بقضية التعليم :**

فى فترة التسعينيات، حدث اهتمام من جانب القيادة السياسية والرأى العام بقضية التعليم بصورة غير مسبوقة. وقد أكد عبد الفتاح جلال هذا المعنى بقوله : «منذ الستينيات وتتعالى فى جنبات العالم، هنا وهناك، صيحات بأزمة التعليم، يعقبها جهود للتطوير والتغيير، ونحن هنا لا نكاد نلتفت إلى هذا الأمر التفاتا كاملا شاملا، حتى جاء الرئيس محمد حسنى مبارك الذى أعطى التعليم فى الخطاب الرسمى للدولة مكانة غير مسبوقة، فقرر فى نوفمبر ١٩٩١ فى شجاعة القائد، وجرأة المقاتل أن الأزمة التى يمر بها التعليم فى مصر أصبحت تنعكس على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج، ورغم أنها تنتهك موارد الدولة وإمكانات الأسرة الا أن المحصلة النهائية تأتى ضعيفة متواضعة) ... ولذلك كان من الطبيعى أن يتخذ القرار السياسى بأن مشروعنا القومى فى السنوات التى تبقت من هذا القرن هو موضوع إصلاح التعليم».(١)

وبناء على اهتمام القيادة السياسية بالتعليم وجعله مشروع مصر القومى حتى عام ٢٠٠٠، أن زادت استثمارات الخطة الخمسية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ المخصصة للتعليم عما كان مقرراً فى الخطة الخمسية السابقة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ زيادة كبيرة إذ بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة بالفعل فى الخطة السابقة ٢,٦ مليار جنيه فى حين أن اعتمادات الخطة الحالية قد بلغت ١١,٨ مليار جنيه أى ٤٥٤٪ من قيمة اعتمادات الخطة السابقة».(٢)

ولم يقتصر الموضوع على رئيس الجمهورية، ولكننا نجد قرينته قد قادت حملة قومية لبناء المدارس عقب الزلزال الذى تعرضت له مصر فى أكتوبر ١٩٩٢ وكان من نتيجة هذه الحمله القومية أن تم تنفيذ ١٥٠٠ مدرسة جديدة فى عام ١٩٩٣/٩٢ منها أكثر من ١٠٠ مدرسة من تبرعات المواطنين(٣).

---

(١) عبد الفتاح جلال - "نحو تطوير التعليم الابتدائى" - مرجع سابق ص ١٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم - **إنجازات التعليم فى ٤ أعوام** - مشروع مبارك القومى مرجع سابق ص ٢٢٦.

(٣) المرجع السابق ص ١١٩.

ويتضح اهتمام السيدة قرينة السيد رئيس الجمهورية بقضية التعليم، لذا نجدها تقوم بتوجيه «الدعوة إلى عقد مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى باعتباره أساس العملية التعليمية ... ولأنه الأكثر معاناة من مظاهر الأزمة بين غيره من مراحل التعليم».[١]

ولم يقتصر الأمر على رئاستها لمؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى بل رأست أيضا المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى (نوفمبر ١٩٩٤).

ويتبلور اهتمام الرأى العام بقضية التعليم حيث أنه لا يمضى يوم دون أن نجد مقالة منشورة عن التعليم ومشكلاته سواء فى الصحف القومية أو صحف المعارضة. وكذا البرامج التلفزيونية التى تستضيف الخبراء وغير الخبراء فى مجال التعليم ليعبروا عن رؤيتهم وآرئهم حول كيفية علاج مشكلات التعليم فى مصر. ويتجلى وعى القيادة التعليمية بأهمية مشاركة الرأى العام فى إبداء المقترحات والأفكار لذا توجه الدعوة إلى ممثلين عن معظم فئات الشعب المختلفة للاشتراك فى مؤتمرات التعليم القومية مثل المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى مصر ١٩٨٧ ومؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ وأيضا المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤، وفى هذه المؤتمرات، يفتح المجال واسعا أمام النقاش العام وتتبلور الأفكار والمقترحات فى أوراق عمل المؤتمر ومداولات المائدة المستديرة وجلسات مجموعات العمل وما أقترحته ورشة العمل التحضيرية لأعمال المؤتمر.[٢] ومن فئات المجتمع المختلفة التى شاركت فى هذه المؤتمرات «أعضاء مجلسى الشعب والشورى والمجالس القومية المتخصصة وأهل الفكر والرأى وقادة الثقافة والأدب والشخصيات العامة وممثلو الأحزاب السياسية وأساتذة التربية والاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والعلوم الأساسية والتطبيقية ورجال الأعمال والبنوك ورجال الصحافة والإعلام والثقافة وعلماء الدين ورجاله وممثلو نقابة المعلمين وممثلو بعض الجمعيات غير الحكومية.»[٣] وهكذا تستطيع جميع فئات الشعب أن تعبر بصدق وأن تشارك بفاعلية فى صنع السياسة

---

(١) عبد الفتاح جلال، نحو تطوير التعليم الابتدائى مرجع سابق ص ١٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم **إنجازات التعليم فى ٤ أعوام مشروع مبارك القومى** - مرجع سابق ص ٦٠

(٣) عبد الفاتح جلال - **"كلمات حول تطوير التعليم"** - جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٥.

التعليمية الجديدة. وبذلك تكون هذه السياسة هى ما ارتضاه الرأى العام بالنسبة لتطوير التعليم وما يتقبله الممارسون والإداريون والمنفذون لهذه السياسة.

**٥- اتساع نطاق الديمقراطية فى صنع السياسة التعليمية :**

ذكرنا فى النقطة السابقة كيف أنه يتعين تحقيق مشاركة جميع الفئات والهيئات والأفراد صاحبة المصلحة الحقيقية فى إحداث تطوير فى التعليم، وذلك فى سبيل تحقيق صالحهم والصالح العام أيضا.

وواقع الأمر أن «الأسلوب الديمقراطى يفرض أن تطرح كل الأفكار أمام أوسع الدوائر إنتشاراً فى الرأى العام. كما أن الأسلوب العلمى يفرض أن تتاح الفرصة لكل المتخصصين، ولكل المفكرين أصحاب الرأى فى أن يدلوا بأرائهم فى ملامح التغيير وجوهرة وأهدافه الكبرى».(١)

ومن هذا المنطلق، أصبح الأمر يتطلب أن تقوم الدولة بكافة مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتدعيم الديمقراطية كأسلوب للتعامل والعمل فى مؤسساتها ومنها المؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات التى يجب أن تشجع طلابها على استخدام الممارسات الديمقراطية وإبداء الرأى وإعمال العقل والتفكير وإفساح المجال أمام الآخرين لإبداء آرائهم واحترام هذه الأراء وإن عارضت آرائنا وفى سبيل ذلك، يتعين أيضا توجيه اهتمام أكبر بالنشء فى المراحل الأولية حتى يشبوا على الإيمان بالأسلوب الديمقراطى كأسلوب للتعامل داخل المجتمع.(٢)

ويدفعنا الحديث عن إبداء الرأى واحترام آراء الآخرين وإن عارضت آراءنا إلى ذكر بعض النماذج والوقائع الحية التى تبرهن على اتساع نطاق الأسلوب الديمقراطى فى صنع السياسة التعليمية، ومنها ما فعله الدكتور حامد عمار أثناء اشتراكه فى ندوة مع وزير التعليم الدكتور فتحى سرور حول خفض سنوات التعليم الابتدائى، إذ اضطربت مشاعر الدكتور حامد عمار عندما صرح الوزير فى

(١) وزارة التربية والتعليم **إنجازات التعليم فى ٤ أعوام - مشروع مبارك القومى** مرجع سابق - ص ٣٧.

(٢) محمود عطا محمد مسيل - **أساليب تطوير التعليم العام** - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التربية - جامعة الزقازيق - ١٩٩٢ ص - ٣٩.

نفس الندوة أن لجنة التعليم بمجلس الشعب قد وافقت بالفعل على هذا القرار. وبناء عليه شعر الدكتور حامد عمار بأن تاريخ التعليم فى مصر سوف يذكر للدكتور فتحى سرور على أنه الوزير الذى أنقص التعليم الأساسى بينما سيذكر نفس التاريخ لوزير التعليم الدكتور مصطفى كمال حلمى بأنه الوزير الذى مد سنوات التعليم الإلزامى إلى تسع سنوات. وقد قام الدكتور حامد عمار شخصيا بعد انتهاء الندوة بذكر تلك الخاطرة التى سوف يذكرها تاريخ التعليم للدكتور فتحى سرور من أنه الوزير الذى خفض سنوات التعليم الإلزامى.

ومن استخدام الأسلوب الديمقراطى فى التعامل إلى الحوارات والمناقشات البناءة حول المائدة المستديرة، وهى الفكرة التى ظهرت فى مؤتمرات التعليم القومية الأخيرة (مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ ومؤتمر التعليم الإعدادى ١٩٩٤) وأثبتت نجاحا التى شارك فيها فئات متنوعة[١] تمثل الأطراف المشاركة فى صنع مستقبل مصر، وشارك فيها إلى جانب المؤسسات الرسمية جمعيات أهلية (الجمعية المصرية للتنمية والطفولة) وهو ما يمثل مشاركة الجانب الشعبى إلى جانب المؤسسات الحكومية الرسمية. وهكذا استخدم الأسلوب الديمقراطى والأسلوب العلمى فى إدارة دفة هذين المؤتمرين بل إن جميع توصيات مؤتمر تعليم الابتدائى قد نفذت بالفعل بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى عليها فى مارس ١٩٩٣ وصدرت قرارت وزارية بها تمثل إجراءات التنفيذ الفعلى.

والخلاصة أن الأسلوب الديمقراطى فى الدعوة لهذين المؤتمرين والكيفية التى جرى التعامل بها داخل أروقتهما والتوصيات التى خرجت عنهما أو طرحها على القنوات الشرعية التى أقرتها كلها نقاط تحتسب للدكتور حسين كامل بهاء الدين ورجاله المتخصصين، الذى دعم الأسلوب الديمقراطى وتمسك بجماعية القرار التربوى، وبذلك أصبحت عملية صنع السياسة التعليمية ليست مسئولية وزير وزارة التعليم إنما صارت عملا قوميا يعبر عن رغبات وطموحات المجتمع بكافة فئاته.

---

(١) ذكرت هذه الفئات بتفصيل اكبر فى النقطة السابقة والخاصة باهتمام الرأى العام بقضايا التعليم.

وانطلاقا من المبادئ السابقة، وتحت ضغوط الأزمة التى تواجه التعليم فى مصر، حددت السياسة التعليمية الجديدة عدداً من محاور العمل التى يمثل إنجازها قاعدة انطلاق نحو إحداث تغيير شامل ومتكامل للتعليم المصرى شكلا ومضمونا وكما وكيفا، ومن أهم هذه لمحاور[١]:

- **التعليم قضية أمن قومى :**

بمعنى أنه لن يكون هناك ديمقراطية ولا سلام اجتماعى حتى يصبح التعليم هو القاعدة التى ترتكز عليها مقومات الأمن القومى لمصر بجميع مجالاته السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.

- **تكافؤ الفرص التعليمية :**

وهو من المبادئ التى ذكرها الدستور بأن التعليم حق لكافة أبناء الشعب، لذا يتعين على كل سياسات التعليم أن تتمسك به وتعمل على تحقيقه فى أنقى وأرقى صوره.

- **عدم تحميل الأسرة المصرية أعباء إضافية جديدة :**

إن أى تغيير فى السياسة التعليمية ينبغى أن يراعى عدم تحميل الأسرة المصرية أى أعباء إضافية سواء كانت أعباء مالية أو نفسية.

- **إصلاح حال المعلمين :**

إن حجر الزاوية فى إصلاح التعليم هو إصلاح حال المعلم من الناحية المادية والمعنوية والأدبية وتوفير التدريب له قبل وأثناء العمل فى مجال التدريس، وفتح التدريب الخارجى له من خلال بعثات للدول المتقدمة مثل أمريكا وإنجلترا وفرنسا.

- **ترميم وبناء المدارس :**

إن الحصول على تعليم عالى الجودة من مدرس كفء وطالب يتطلع للمعرفة والعلم لن يحدث إلا من داخل مدارس حديثة نموذجية بها ملاعب ومعامل ومكتبات

(١) وزارة التربية والتعليم - **وثيقة مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل** - مرجع سابق ص ص ١٩ - ٢٥

وتتسع لاستيعاب جميع الأطفال فى سن الإلزام، ويراعى أن يقوم السادة المحافظون بدورهم فى ترميم وإصلاح المدارس فى محافظاتهم قبل بداية العام الدراسى من كل عام.

- **تطوير المناهج :**

لقد بات من الضرورى إحلال الفهم والتحليل مكان الحفظ والتلقين على أن تتواءم المقررات الدراسية مع المرحلة العمرية للطفل، مع العمل على إزالة الحشو والتكرر من المناهج، والاهتمام بعلوم المستقبل واللغات ودراسة التاريخ.

**٢- العوامل الاقتصادية :**

**(أ) الاستثمار فى التعليم :**

من أجل التنمية الاقتصادية فى البلاد، كان يتعين الاهتمام بالتعليم وجودته. وواقع الأمر أن هذا لا يحدث عشوائيا بل يبدأ من الاهتمام بالطفل فى مرحلة ما قبل المدرسة، وفى مرحلة التعليم الأساسى والتعليم الثانوى والعمل على صقل قدرات الطلاب وتنمية مهارتهم العملية والذهنية وتعليمهم مهارات حديثة يتطلبها سوق العمل وترفع وتزيد من إنتاجيتهم.

ومجمل القول أن التقدم الاقتصادى يحتاج إلى نوعية معينة من التعليم عالى الجودة مهنيا وفنيا ومتكامل العلوم والأبعاد، وذلك حتى يتخرج الطالب وهو مسلح بقدرات متميزة وإنتاجية مرتفعة «تحدد موقعه فى الدولة ثم تحدد موقع الدولة على الخريطة العالمية»[١]

إن الاستثمار فى التعليم هو استثمار فى أغلى الثروات التى يملكها الوطن، وهى الثروة البشرية لأن التعليم لم يعد خدمة بل أصبح قضية أمة تستهدف تحقيق التنمية البشرية من أجل التقدم الاقتصادى، ومن ثم لابد من توفير الاعتمادات المالية اللازمة من الموازنة العامة وإعطاء بند التعليم أولوية خاصة لما للتعليم من انعكاسات إيجابية على المدى الطويل[٢].

---

(١) وزارة التربية والتعليم، **وثيقة مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل** - مرجع سابق ص ص ٢٢٢٣

(٢) وزارة التعليم - التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٠. مرجع سابق ص ١٢.

ومما يذكر أنه كان قد ساد الاعتقاد بين عدد من صانعى السياسات العامة بأن التعليم من القطاعات التى ليس لها عائد سريع ومباشر ومردود مادى على الاقتصاد القومى، ومن ثم حظر تمويل مشروعاته عن طريق القروض والمساعدات الأجنبية [١].

والحقيقة أن القضية ليست فى تحقيق عائد سريع أو مردود مادى مباشر على الاقتصاد القومى بقدر ما هى توفير التعليم المناسب لجميع الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة ودون تدخل أجنبيى من الدول المانحة للقروض أو المساعدات مما قد ينتج عنه تبعية ثقافية وتعليمية.

ويرى حامد عمار «أن الحديث عن التعليم هو بالضرورة حديث عن (الاستثمار) فى المستقبل فى آفاقه القريبة والمتوسطة والبعيدة. ويتأثر (الاستثمار) فى المستقبل بحجم القوى المتعلمة الموجودة حاليا نتيجة لمخرجات النظام التعليمى فى فترات سابقة، وبحجم التدفق الذى يجرى فى قنواته الحالية ليصب فى القوى العاملة المتعلمة على الآماد الزمنية المقبلة. هذا بالإضافة - بطبيعة الحال - إلى النوعية ومستوى الجودة - معرفة ودراية ومهارة ووعيا - لدى مختلف فئات القوى العاملة حاليا ومستقبلا، ومما يجب تأكيده هنا أنه كلما كان رصيد القوى العاملة الحالية فى حجمه ونوعيته محددا تضاعف مسئوليات النظام التعليمى بمؤسساته المختلفة فى التوسع لزيادة حجم مخرجاته وفى تحسين نوعيتها وقدراتها من أجل المستقبل». [٢]

**(ب) تزايد نفقات الأسرة المصرية على التعليم :**

على الرغم من ظهور مبدأ «عدم تحميل الأسرة المصرية أعباء إضافية» كأحدى الملامح الرئيسية للسياسة التعليمية الجديدة فى التسعينات إلا أن واقع الأمر يختلف عن ذلك.

والحقيقة أنه بدراسة تطور إنفاق الأسرة على التعليم ما بين «عام ١٩٨١/٨٢ - ١٩٩٠/١٩٩١ وجد أن إنفاق الأسر الفقيرة على التعليم قد ارتفع فى كل من الحضر

---

(1) Brown, Donna. "The Business of Education" in **Managment Review.** Vol 80, Issue5, May 1991 p.8.

(٢) حامد عمار - **من مشكلات العملية التعليمية - أهدافا ومضمونا وأداء** - مرجع سابق ص ٦٨.

بنسبة ٦٧٢٪ والريف ٩٧٣,٨٪ عنه بالنسبة للأسر المتوسطة والغنية».[١]

وترجع هذه الزيادة الكبيرة فى إنفاق الأسرة على التعليم وخاصة الأسر الفقيرة على الرغم من كون التعليم مجانا وفقا لنصوص الدستور (المادة ٢٠) إلى الآتى :

- قيام وزارة التربية والتعليم بفرض رسوم دراسية منذ الثمانينيات.
- بالإضافة إلى هذه الرسوم الإجبارية هناك نفقات أخرى إضافية تتصل أيضا بتعليم الأبناء مثل احتياجات الطلاب من الملابس والكتب والكراسات والأقلام ... إلخ
- نفقات مجموعات التقوية بالمدارس ونفقات الدروس الخصوصية التى أصبحت شبه ضرورية من إجل إحراز النجاح.

«وقد أثبتت دراسات ميدانية أن ٢٨,٥٪ من تلاميذ المرحلة الابتدائية مقيدون فى دروس التقوية بالمقارنة بـ ٨٤,٤٪ فى المرحلة الإعدادية. أما بالنسبة للدروس الخصوصية فقد قرر أن ٣٦,٤٪ من تلاميذ المرحلة الابتدائية يتلقون دروسا خصوصية مقابل ٦٣,١٪ فى المرحلة الإعدادية. كما تبين أن أكبر عبء للإنفاق هو الدروس الخصوصية يليها الملابس ثم الرسوم المدرسية والكتب، وأخيراً مجموعات التقوية»[٢]

وقد أظهرت بحوث ميدانية أجريت عن أسباب عزوف الأطفال عن الالتحاق بالتعليم أن السبب الرئيسى يكمن فى الفقر مع ارتفاع نفقات التعليم وعدم الرضا - بوجه عام - عن نظام التعليم على الرغم من أن جميع الأسر كان لديها اتجاه إيجابى تجاه التعليم.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التى تبذلها وزارة التربية والتعليم من أجل الحد من مافيا الدروس الخصوصية إلا أن هذه الظاهرة مازالت موجودة على الساحة وبقوة وعلى الرغم من مضاعفة اعتمادات التعليم بنسبة كبيرة، أصبح من الضرورى مراجعة تنفيذ أولوية السياسة التعليمية بالنسبة للسياسات العامة

(١) المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا - مرجع سابق ص ٩٠.

(٢) المرجع السابق ص ٩٢.

الأخرى فى الدولة وبالأخص التعليم الأساسى منه.

**٣- العوامل الاجتماعية :**

**(أ) تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم :**

مصر - مثل العديد من دول العالم الثالث - تعانى من مشكلة الانفجار السكانى. والزيادة السكانية المطردة تنعكس، انعكاسات حادة على جميع أجهزة الدولة ومنها الأجهزة والمؤسسات التعليمية إذ يحدث قصور فى استيعاب الفئات العمرية من سن ست سنوات إلى سن سبعة عشر عاما، وتستأثر المدن الكبرى (مثل القاهرة والإسكندرية) بمعظم الخدمات التعليمية المتميزة والحديثة وتعانى مدارسها من تكدس الفصول بالتلاميذ، وتعدد الفترات الدراسية إذ تستخدم فترتين (فى بعض المدارس ثلاث فترات يومياً)[١]

وبالرغم من أوجه القصور هذه، إلا أن إحصاءات أعداد الطلاب المقيدين بمراحل التعليم المختلفة فى مصر فى الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٩٩٤/١٩٩٥ توضح أن هناك طلبا اجتماعيا متزايدا على التعليم بجميع مراحله (ما قبل الجامعى والجامعى والعالى). «وقد كانت أعلى زيادة هى الحادثة بين طلاب المرحلة الثانوية حيث بلغت ١.٨٩١٩١ طالبا وذلك بسبب الزيادة الواسعة جداً فى أعداد التلاميذ بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (الابتدائى) وهى تبلغ ٩١.٥٦٦ تلميذا أى بزيادة قدرها ١٤,٢٪ عن عام ١٩٩٠/١٩٩١»[٢] انظر الجدول رقم (٣).

---

(١) المجالس القومية المتخصصة - **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا** - مرجع سابق ص ٧١.

(٢) وزارة التربية والتعليم **إنجازات التعليم فى ٤ سنوات - مشروع مبارك القومى** - مرجع سابق ص ١٨٧.

## جدول رقم ( ٣ )[1]

### مقارنة بين إجمالى أعداد الطلاب والتلاميذ بمراحل التعليم

١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤

| المرحلة التعليمية | ١٩٩١/٩٠ | ١٩٩٥/٩٤ | + الزيادة | نسبة لزيادة ٪ |
|---|---|---|---|---|
| ابتدائى | ٦٤٠٢٤٧٢ | ٧٣١٣٠٣٨ | + ٩١٠٥٦٦ | ١٤,٢٪ |
| ثانوى عام | ٥٧٦٣٥ | ٨٤٤٣٥٨ | + ٢٦٧٩٢٣ | ٤٦,٥٪ |
| ثانوى فنى | ١٠٢٦١٥٩ | ١٨٩٣٧٧٨ | + ٨٦٧٦١٩ | ٨٤,٦٪ |
| اجمالى المرحله الثانوية | ١٦٤٨٩٤٤ | ٢٧٣٨١٣٦ | + ١٠٨٩١٩٢ | ٦٦,١٪ |
| التربية الخاصة | ١١٢٠١ | ١٩٥٤٧ | + ٨٣٤٦ | ٧٤,٥٪ |
| رياض الاطفال | ١٩٨٧٤٢ | ٢٥٧٨١٥ | + ٥٩٠٧٣ | ٢٩,٧٪ |

وفى التعليم الجامعى، حدثت زيادة كبيرة فى أعداد الإحصاءات التالية : «فى العام الجامعى ١٩٩٢/٩١، قبلت الجامعات عدد ٧٤٣١٠ طلاب وطالبات، بزيادة قدرها ٧٣٢٠ طالبا وطالبة، وبنسبة زيادة قدرها ٢,٦٪ قياسا بعام ٩١/٩٠.

وفى العام الجامعى، ١٩٩٣/٩٢ قبلت الجامعات عدد ٨٨٦١٣ طالبا وطالبة بزيادة قدرها ١٤٣٠٣ طلاب وطالبات، وبنسبة زيادة قدرها ١٩,٢٪ قياسا بعام ١٩٩٢/٩١.

كما أنه تم الأخذ بنظام الانتساب الموجه لأول مرة فى العام الجامعى ١٩٩٣/٩٢ بكليات الآداب والحقوق والتجارة بالجامعات، وفى حدود ٥٠٪ من الطلاب المقبولين بكل كلية، فقد تم قبول ٢١٧١٠ طلاب فى ظل هذا النظام، وبذلك بلغ إجمالى المقبولين بالجامعات فى العام الجامعى ١٩٩٣/٩٢ عدد ١١٠٣٢٣ طالبا بنسبة زيادة قدرها ٤٨,٥٪ قياسا بعام ١٩٩٢/٩١.

وفى العام الجامعى ١٩٩٤/٩٣ تم قبول ١٠٢١٧٦ طالبا منتظما مقابل ٨٨٦١٢ طالبا فى العام الجامعى ١٩٩٣/٩٢ بنسبة زيادة ١٥,٣٪ كما تم قبول ٢٨٨٣١ طالبا

---

(١) المرجع السابق ص ١٨٧.

بنظام الانتساب الموجه مقابل ٢١٧٠٠ طالب فى العام الجامعى ١٩٩٣/٩٢، بنسبة زيادة ٣٢,٩٪. ونتيجة لذلك بلغ إجمالى الطلاب المقبولين فى العام الجامعى ١٩٩٤/٩٣ عدد ١٣١٠٠٧ طلاب مقابل ١١٠٣٢٣ طالبا تم قبولهم عام ١٩٩٣/٩٢ بنسبة زيادة ١٨,٧٪.

وتأكيدا لسياسة التوسع فى التعليم الجامعى تم قبول ١١٣٤٥٤ طالبا منتظما فى العام الجامعى ١٩٩٤ مقابل ١٠٢١٧٦ طالبا فى العام الجامعى ١٩٩٤/٩٣ بنسبة زيادة قدرها ١١٪. كما تم قبول ٣٤٩٢٤ طالبا بنظام الانتساب الموجة مقابل ٢٨٨٣١ فى العام الجامعى ١٩٩٥/٩٤ عدد ١٤٨٣٧٨ طالباً مقابل ١٣٠٠٧ عام ١٩٩٤/٩٣ بنسبة زيادة ١٣,٣٪».[١]

ويوضح الجدول التالى درجة الزيادة فى أعداد الطلاب المطلقة (الرقم القياسى بالجامعات المصرية من ١٩٩٢/٩١ إلى ١٩٩٥/٩٤).

«إن الزيادة المطلقة فى أعداد الطلاب (الرقم القياسى) بلغت ١٤٨,٥٪ فى عام ١٩٩٣/٩٢ ثم ارتفعت إلى ١٧٦,٣٪ عام ١٩٩٤/٩٣، ووصلت عام ١٩٩٥/٩٤ إلى ١٩٩,٧٪ ومعنى ذلك أنه خلال العام الماضى والحالى، وبناء على السياسة التعليمية الجديدة القائمة على التوسع فى التعليم الجامعى قد زادت أعداد الطلاب عام ١٩٩٤/٩٣ بنسبة ٧٦,٣٪ كما زادت أعداد الطلاب عام ١٩٩٥/٩٤ بنسبة ١٠٠٪ تقريبا قياسا بنسبة الأساس عام ١٩٩٢/٩١».[٢]

---

(١) والمرجع السابق ص ١٩٦.

(٢) المرجع السابق ص ١٩٧.

obeikandi.com

## جدول رقم ( ٤ )

## بيان بتطوير أعداد المقبولين بجامعات مصر

## فى السنوات ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٥/٩٤

| الجامعة | ١٩٩١/٩٠ | ١٩٩٣/٩٢ | ١٩٩٤/٩٣ | ١٩٩٥/٩٤ |
|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ١٣٥٣٨ | ١٨٦٥٩ | ٢٣٨٠٨ | ٢١٥٢٧ |
| الاسكندرية | ٨٠٠٠ | ١٢٩٩٩ | ١٥٩٢٢ | ١٧٥٩٩ |
| عين شمس | ٩٢٨٥ | ١٢٧٤٢ | ١٧٧٢٢ | ١٧٩٣٧ |
| أسيوط | ١٠٢٣٨ | ١٤٩٥٦ | ١٥١٨٤ | ١٧٢١١ |
| طنطا | ٥٩٢٧ | ٩٩٧٥ | ١٠٥٩٦ | ١٢٦٠٦ |
| المنصورة | ٥٥٤٣ | ٩٧٥٢ | ١١٨٠٨ | ١٤٩٨١ |
| الزقازيق | ٨٥٨١ | ١٢٩٢٨ | ١٤٢٢١ | ١٨٢٩٦ |
| حلوان | ٤١٠٤ | ٥٠٧٩ | ٧٨٥٨ | ٩٨٠٠ |
| المنيا | ٢٥٨٠ | ٣٢٢٥ | ٣٤٥٨ | ٤٨٥٨ |
| المنوفية | ٣٥٧٤ | ٦١٧٨ | ٦٧٤٣ | ٨٣٢٠ |
| قناة السويس | ٢٩٥٠ | ٣٨٣١ | ٣٦٨٧ | ٥٢٤٣ |
| الاجمال | ٧٤٣١٠ | ١١٠٣٢٣ | ١٣١٠٠٧ | ١٤٨٣٧٨ |
| الرقم القياسى | ١٠٠,٠٠ | ١٤٨,٥ | ١٧٦,٣ | ١٩٩,٧ |

- المصدر : وزارة التربية والتعليم - انجازات التعليم فى ٤ سنوات - مشروع مبارك القومى - مرجع سابق ص ١٩٧

obeikandl.com

**(ب) مشكلة تعليم الإناث فى الريف والحضر :**

«تعتبر نسبة الأمية بين الإناث فى الوطن العربى أعلى نسبة بين مناطق العالم بأسره»[١] وبالرغم من ذلك فإن الجهود التى تبذل تعد غير كافية ويرجع السبب - جزئيا - فى ذلك إلى قيام صانعى السياسات برسم وتصميم سياسة جديدة بناء على ما أذيع من الإحصائيات الرسمية حول نسبة الاستيعاب بين البنين والبنات فى التعليم الأساسى. وتذكر هذه الإحصائيات الرسمية أن ٩٧٪ هى نسبة الاستيعاب فى التعليم الأساسى فى مصر، ولكن الواقع الميدانى يظهر أن نسبة الاستيعاب الحقيقية لا تتعدى ٧٠٪ إلى ٨٠٪ مع التفاؤل الشديد.[٢]

وتبدو المشكلة أصعب وأسوأ عند الحديث عن تعليم الإناث أن عدم الاهتمام بتعليم الفتيات فى الريف وأيضا فى الحضر فى الدول النامية، وكثرة تسربهم من المدارس فى مرحلة مبكرة من التعليم الأساسى، يعود إلى قصور فى السياسة التعليمية وبرامجها التى تفترض أن تعالج هذه المشكلة، وإلى القيم الثقافية والدينية المتعارف عليها وإلى مبادئ تقسيم العمل داخل الأسرة الريفية ودرجة تعلم الوالدين وأخيراً مدى توافر مدارس فى الريف ودرجة الاقبال عليها.[٣]

وتدل إحصائيات ١٩٨٩ على أن نسبة الأمية بين السكان فى مصر بلغت ٤٩٪ منها ٣٧٪ ذكور و٦٣٪ إناث مع الأخذ فى الاعتبار أن النسبة العامة لأمية الإناث الملتحقات بالمدارس، لا تعكس الفرق الواضح والفجوة الواسعة بين الريف والحضر فى هذا المجال.[٤]

---

(١) عبد الفتاح جلال محمد جمال نوير وأحمد على التركى، **إستراتيجية مقترحة لمحو الأمية فى الوطن العربى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى** سرس الليان ١٩٧٦ ص ١١٥.

(٢) وزارة التعليم - **مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل** - مرجع سابق - ص ٨٥.

(3) King , Eligabeth M. and Hill, Anne M (eds) **Women's (4) Education in Developing coantries,** a world bank Book- golnan - Hop Kins University Pness,1993,pp167-170

(٤) وزارة التربية والتعليم - مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل ص ٨٧.

**جدول رقم ( ٥ )[١]**

**الحالة التعليمية للإناث فى الريف**

**مقارنة بإناث الحضر (١٠ سنوات فأكثر)**

| | آميات | يقرآن ويكتبن | مؤهل أقل من جامعى | مؤهل جامعى فأعلى | اجمالى النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| حضر | ٤٤,٤٪ | ٢٢٪ | ٢٨,١٪ | ٥,٤٪ | ١٠٠٪ ١٠٠٪ |
| ريف | ٧٦,٤٪ | ١٤,٦٪ | ٨,٣٪ | ٥,٦٪ | ١٠٠٪ ١٠٠٪ |

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة الأمية فى الريف المصرى من إجمالى الإناث تكاد تبلغ ضعف النسبة فى الحضر.[٢]

ولحل هذه المشكلة - مشكلة تعليم الفتيات - قامت الجمعيات الأهلية غير الحكومية Ngos بدعم التعليم فى مصر، ولذا قررت الجمعية المصرية للتنمية والطفولة برئاسة السيدة سوزان مبارك إنشاء مشروع جديد لتعليم الفتيات.

ولقد ساهمت وزارة التربية والتعليم فى هذا المشروع، إيمانا منها بأن هذا المشروع سيؤدى إلى «تخفيض نسبة الأمية المرتفعة بين الفتيات من ناحية، ويقضى على ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائى، أو يواجه مشكلة الانقطاع والإحجام عن التعليم من الفتيات فى المرحلة الابتدائية، ويوفر التعليم للإناث فى البيئات المحرومة من الخدمة التعليمية، وتقوم الوزارة بالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة بإنشاء ثلاثة آلاف مدرسة ذات فصل واحد لتعليم الإناث فقط، ويقوم بالتدريس بها معلمات يتم تدريبهن للتعامل مع هذا النوع من التعليم»[٣].

---

(١) المرجع السابق ص ٤٨٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٨٨.

(٣) وزارة التربية والتعليم - إنجازات التعليم فى ٤ أعوام - مشروع مبارك القومى - مرجع سابق ص ٢٤١.

**(جـ) تجانس مصر ووحدتها :**

«التجانس ... هى الكلمة المفتاح والنغمة الأساس داخل أرض مصر. فرغم عديد الفروق الموضوعية والإقليمية، يسود أجزاء الوادى قدر غير عادى من التشابه طبيعيا وحضاريا وبشريا وثقافيا. ففى هذه البيئة الفيضية، النهر هو موزع كل شىء وضابط إيقاع كل شىء الغرين والماء، التربة والخصوبة ... العمران والسكان.»[١]

يذكر جمال حمدان - فى بلاغة فصيحة وحب عظيم لمصر - إن مصر الوادى والمناخ والتضاريس تتشابه وتتجانس أيضا فى العقيدة والقرية والمدينة والصفات الجنسية والملامح الجسمانية وخاصة الرأس.

ومن التجانس إلى وحدة مصر ويستشهد على ذلك بأن مصر - منذ فجر التاريخ - وقبل أى بلد آخر بقرون عديدة بزغت كشعب واحد تجمعه وحدة وطنية فى وطن واحد على شكل دولة أحادية، ومنذ ولدت هذه الوحدة السياسية العريقة فقلما عرفت الانفراط أو الانحلال أو التقسيم لا فى ظل الاستقلال أو حتى تحت الاستعمار.[٢]

بالنسبة للتجانس البشرى والجنسى، يؤمن نفس الكاتب بأن العطاء البشرى فى مصر ... يشبه بقعة زيت واحدة متصلة، سميكة وغليظة، ممدودة ومتجانسة يزداد تجانسها كلما زادت كثافة على الأيام ... إن كثافة السكان حين تزيد عن الحد وتبلغ حد الإفراط فإنها من فرط طفحها تغمر كل المناطق بغلظة تطمس الفروق الأصلية فتتقارب كثافات المناطق المختلفة وتتشابه مؤلفة غطاء متجانسا سميكا غليظا.»[٣]

وهكذا يتجانس البشر فى مصر بحيث لا توجد فروق جوهرية بين إنسان الدلتا وإنسان الصعيد. وما يسرى على البشر يسرى على المدن والقرى المصرية، إذ

---

(١) جمال حمدان - **شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان** - الجزء الأول والثانى - دار الهلال (د.ن) ص ٣٩

(٢) المرجع السابق - الجزء الأول ص ٤٩.

(٣) المرجع السابق - الجزء الثاني ص ١٦٩.

تشكل المدينة المصرية وحدة إقليمية «ثابتة الطابع والقالب والجو العام» إلى درجة أنه يصعب أن تنفرد مدينة بطابع خاص بها، وذلك بدءاً من أسيوط والمنيا وينى سويف حتى مدن الدلتا. وقد يرجع السبب فى تجانس المدن والقرى إلى أن الحضارة ما نشأت إلا فى مصر وعلى يد المصريين وامتدت إلى جميع أجزائها لتغمر شمال الوادى وجنوبه فى وحدة حضارية.(١)

وبسبب امتداد الحضارة فى كل بقاع مصر، نجد أنها كانت دائما تتمتع «بملكة الامتصاص» وهى ملكة نادرة وحيوية وبيولوجية تبتلع وتهضم أى عناصر وافدة عليها من الخارج بحيث تعمل على انصهارها داخل الجسد الكبير. ويذكر جمال حمدان أن جميع غزاة مصر لم يؤثروا فيها بل انصهروا داخلها ما عدا العرب الذين فرضوا عليها دينهم ولغتهم وفنوناً أجنبية.»(٢)

وبسبب حيوية هذا التجانس البشرى والحضارى والثقافى لم تعرف مصر التمييز العنصرى لأنها كانت تمثل وحدة بشرية جنسية تعمل على «التزاوج الداخلى على المستوى الإقليمى» (وهى فى ذلك تختلف بصورة جذرية عن الولايات المتحدة كما سنشرح فى الفصل التالى.)

وهذا التجانس البشرى والحضارى والثقافى ينبع فى الإساس من تجانس طبيعى إذ تمتد أرض مصر امتداداً طبيعيا دون تداخل من غابات أو مستنقعات أو جبال مما ساعد بالطبع على تحقيق أنواع التجانس المختلفة.

والحقيقة أن مصر - على مر العصور - كانت مصدرة للحضارة، ولم يحدث أن بدأت فى استيرادها إلا فى العصر الحديث. والجدير بالذكر أننا أدركنا أنه «لابد أن نستعير ولكن استعارة تمالك لا «تهالك» ولهذا تجرى محاولات اليوم للجمع بين الأصيل والدخيل القديم والجديد - التقاليد والتقليد».(٣)

ويصادف صانعى السياسة التعليمية فى مصر هذا الواقع بصدر رحب مرحبين بهذا التجانس البشرى والجنسى والحضارى والثقافى لانه - من جانب - لا يتطلب

---

(١) المرجع السابق - الجزء الثانى ص ٣٠٩.

(٢) المرجع السابق - الجزء الثانى ص ٣١٧.

(٣) المرجع السابق - الجزء الثانى ص ٣٣١.

أن يقوم صانعو السياسات التعليمية بتصميم ورسم سياسات لكل إقليم على حدة بسبب الفروق الفردية بينهم، ولكن أصبح يتعين عليهم أن يقوموا بدراسات علمية متخصصة ترسم جوانب القصور فى العملية التعليمية وجوانب التمييز، والعلاج لنفس القصور فى الدول المتقدمة، وبذلك تطرح رؤى جديدة أمام صانعى السياسة ليختاروا منها ما يمكن تمصيرة وامتصاصه داخل النظام التعليمى دون عقبات ومشاكل بسبب صعوبة التأقلم وغربية الأفكار. كذلك يتطلب الوضع من أجل القيام باستعارة واستيراد أفكار ورؤى جديدة تصلح لتحديث وتطوير التعليم ان يحدث نوع من تبادل الخبرات مع الدول والمؤسسات الأجنبية مثلما حدث - على سبيل المثال - فى مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤ الذى كان من ضمن أنشطته عقد جلسة فى اليوم التالى للمؤتمر يتحدث فيها خبراء ومتخصصون أجانب عرضوا فيها تجارب دولهم فى مجال التعليم وحل مشاكله.(١)

وللاستفادة من كل ما هو جديد فى العالم من حولنا فى مجال التربية قامت وزارة التعليم - لأول مرة - بوضع خطة(٢) لإيفاد المدرسين إلى الخارج للتدريب على كل ما هو جديد فى التربية وطرق التدريس الحديثة واستخدامات التكنولوجيا المتطورة فى خدمات التعليم، ولذا سافر مئات المدرسين إلى الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا للتدريب فيها على أن تتم الاستفادة منهم بعد عودتهم فى تدريب زملائهم.. ومما يذكر أن فكرة تدريب المعلمين فى الخارج وفتح آفاق الاحتكاك الدولى أمامهم تعد خطوة إيجابية فعاله تحتسب للوزارة الحالية وقيادتها.

إن وضع سياسة تعليمية جديدة وتبنيها ثم تنفيذها فى مجتمع متجانس ثقافيا وبشريا وحضارياً ليس من الأمر الصعب لأن عامل توحد طبيعة الإنسان فى الدلتا والصعيد يسهل عملية وضع مناهج عامة لجميع المحافظات، وكذا امتحانات عامة واحدة على مستوى الجمهورية. هذا إلى جانب تسهيل الإشراف والمتابعة على المدارس العامة الحكومية فى الأقاليم المختلفة وأيضا تسهيل الاتصالات ونقل

---

(١) وزارة التربية والتعليم - **التقرير النهائى وأوراق العمل** - المؤتمر القومى لتطوير التعليم الاعدادى - القاهرة - نوفمبر ١٩٩٤ ص ٥٠ - ٥١

(٢) وزارة التعليم - **إنجازات التعليم فى ٤ سنوات** مرجع سابق ص ٣٥.

المعلومات وتدفقها والقيام بالبحوث والدراسات والتجارب التربوية - والتى يمكن تصميمها على نطاق أوسع بسبب توافر عامل تجانس المجتمع البحثى.

obeikandl.com

## ثالثا : خطوات وآليات صنع السياسة التعليمية :

ترتبط عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر بمجموعة من الآليات التى تحركها وتدفعها قدما. ولقد صدرت فى مجال صنع وتبنى سياسة تعليمية عدة تقارير ووثائق رسمية كان وراء إصدار كل وثيقة منها عدد من الآليات التى أتاحت - فى نهاية المطاف - أن تتبلور مجموعة من الأفكار والمقترحات البناءة التى يمكن صياغتها فى صورة سياسة تعليمية جديدة.

وفيما يلى سيتم عرض الخطوات التى اتخذت من أجل التوصل فى النهاية إلى إخراج وثيقة رسمية هى بمثابة السياسة التعليمية القومية التى يجب الالتزام بأهدافها وبرامجها فى فترة صدورها. ومع كل خطوة من الخطوات كان هناك عدد من الآليات التى ارتبطت بها وحركتها ثم دفعتها إلى الخطوة التالية. ولذا سيذكر فى كل خطوة الآليات التى استخدمتها ثم تجمع جميع الآليات فى بند منفصل بعد ذلك. يلى ذكر الآليات عرض للمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية التى تلعب دورا فى صنع السياسة، وفى الجزء الأخير يتم تحليل نماذج من واقع تطبيقات صنع السياسة التعليمية حيث تعرض ثلاث من الوثائق الرسمية التى استخدم فى إخراجها هذه الخطوات والآليات والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية وهذه الوثائق الرسمية التى تعهدها بالرعاية وزراء تعليم هى :

١- ورقة عمل **حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر** (١٩٨٠) تقديم الدكتور مصطفى كمال حلمى.

٢- **وثيقة تطوير التعليم فى مصر - سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه** (١٩٨٧) للدكتور أحمد فتحى سرور.

٣- **وثيقة مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل** (١٩٩٢) تقديم الدكتور حسين كامل بهاء الدين .

### ١- خطوات، مراحل صنع السياسة التعليمية) :

#### (أ) الخطوة الأولى :

تبدأ الخطوة الأولى بأن تطلب القيادة العليا فى الوزارة من فريق من

المتخصصين فى التربية من أساتذة ومعلمين وإداريين إما فى مراكز البحوث مثل المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية أو أساتذة الجامعات فى كليات التربية أن يقوموا بإجراء دراسات وبحوث علمية متخصصة حول بعض عناصر العملية التعليمية ومدخلاتها ومخرجاتها.(١)

**(ب) الخطوة الثانية :**

تكمن الخطوة الثانية فى تعرف القيادات العليا والمسئولين عن أوجه القصور والنقص فى نظام التعليم بناء على التقارير التى أعدها المتخصصون فى مراكز البحوث وأساتذة الجامعات، وذلك بأسلوب علمى متطور وبموضوعية حيادية على سبيل المثال قام المتخصصون فى المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ومستشارو وقيادات الوزارة بإعداد دراسات علمية (بلغت إحدى وعشرين دراسة استغرق إعدادها ستة أشهر) حول أوجه القصور فى التعليم الإعدادى وجوانب التميز فى الدول المتقدمة، وذلك حتى يصبح فى الإمكان طرح رؤى مختلفة لتطوير التعليم الإعدادى وتحديثه.(٢)

**(ج) الخطوة الثالثة :**

تكمن الخطوة الثالثة فى إنشاء لجان وورش عمل لدراسة وضع معين للتعليم فى مرحلة معينة، وطرح البدائل التى يمكن أن تقدم حلولا مناسبة لبعض المشكلات، وعلى سبيل المثال تكونت ورشة عمل تحضيرية للمؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى (١٩٩٤) فى الفترة من ٣٠ أكتوبر حتى ٣ نوفمبر ١٩٩٤ وظلت فى عمل متواصل شارك فيه حوالى ٣٠٠ فرد يمثلون جميع أطراف العملية التعليمية مثل : أولياء الأمور - التلاميذ - المعلمين - مديرى المدارس الإعدادية - الموجهين - أساتذة التربية والمواد الدراسية فى الجامعات - أساتذة المراكز البحثية الثلاثة - رجال الأزهر الشريف - ممثلى نقابة المعلمين والتعليم الخاص - ممثلى بعض الهيئات الأجنبية (اليونسكو) - قيادات وزارة التربية والتعليم - بعض أعضاء

---

(١) عبد الفتاح جلال - **كلمات حول تطوير التعليم** - الأهرام بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم - **التقرير النهائى وأوراق العمل** - المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى - مرجع سابق ص ٥٠.

مجلس الشعب والشورى والمجالس القومية المتخصصة - ممثلى الأحزاب السياسية - أعضاء الجمعيه المصرية للتنمية والطفولة - بعض أعضاء جمعية الرعاية المتكاملة حيث انتهى عملهم بصدور تقرير نهائى حول سبل تطوير التعليم الإعدادى.(١)

(د) **الخطوة الرابعة :**

تتمثل فى عقد اجتماعات عامة تحضيرية للمؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى حيث عقد اجتماع يوم ٨ نوفمبر ١٩٩٤ حضره أكثر من ٢٠٠ تلميذ من المتفوقين فى التعليم الإعدادى واجتمعوا مع قيادات وزارة التعليم وأتيحت لهم فرصة عرض وجهات نظرهم حول الأسلوب الذى يتم به تطوير التعليم الإعدادى بناء على خبرتهم فيه.(٢)

(هـ) **الخطوة الخامسة :**

انعقاد المؤتمر فى الفترة من ١٤ إلى ١٥ نوفمبر ١٩٩٤ حيث بدأ بتوجيهات السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية ورئيسة المؤتمر، أعقبها الاستماع إلى عدد خمس أوراق عمل قدمت للمؤتمر تناولت قضايا التعليم الإعدادى وتحدث فيها إلى جانب المتخصصين والخبراء فى المجال مثل الدكتور عبد الفتاح جلال والدكتور محمد أحمد الخواص والدكتور محمد عبد الفتاح القصاص، كان هناك أيضا شخصيات عامة لها وزنها مثل الدكتور أسامة الباز مدير مكتب رئيس الجمهورية ووكيل أول وزارة الخارجية. والاقتصادى الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ممثلا لحزب التجمع

(و) **الخطوة السادسة :**

تمثلت فى مداولات المائدة المستديرة واستمرت لمدة ساعتين وحضرها الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ونائب رئيس المؤتمر الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ونقيب المعلمين والأستاذ صفوت الشريف وزير الإعلام وأدار المائدة الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله وزير

(١) المرجع السابق ص ٥٠.

(٢) المرجع السابق - نفس الصفحة.

التخطيط الأسبق وتولى جدول الأعمال المقرر لها الدكتور عبد الفتاح جلال.

وقد شارك فى المداولات نخبة من العلماء المغتربين مثل الدكتور مجدى يعقوب وأساتذة الجامعات، وأساتذة التربية والقيادات السياسية وممثلى الأحزاب وأعضاء مجلس الشعب والشورى والفنانين المبدعين والجمعية المصرية للتنمية والطفولة والمجلس القومى للطفولة والأمومة ونقابة المعلمين ورجال الاعمال وكبار رجال الصحافة والقيادات النسائية وتلاميذ المرحلة الإعدادية[١]

وقد شارك فى مداولات المائدة المستديرة أكثر من اثنين وعشرين متحدثا حيث تناول كل متحدث نقطة محددة فى التعليم الإعدادى وكيفية تطويرها وتحسينها أستعداداً للقرن الحادى والشعرين. وواقع الأمر أن العديد من الأفكار والمقترحات والحلول البناءة التى قدمت، ظهرت فيما بعد ضمن توصيات المؤتمر.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن جميع الكلمات والآراء التى طرحت حول المائدة المستديرة، تبلورت من منطلق مصرى وطنى حر، ارتفع فيها الجميع فوق الخلافات الحزبية والسياسية، وكان محور أهتمامهم الأول مصر ومصلحة مصر ورفعتها ونهضتها كأمة نتباهى بها بين أمم الأرض[٢]

(ز) **الخطوة السابعة :**

عرض توصيات المؤتمر - سواء مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى (١٩٩٣) أو مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى (١٩٩٤) على القنوات الشرعية التى حددها قانون التعليم وهى المجلس الاعلى للتعليم قبل الجامعى - صاحب الاختصاص.

وفى حالة السعى لاستصدار قانون - مثل قانون الثانوية العامة - القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ - يرسل مشروع القانون متضمنا الملامح الأساسية لتعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ - إلى مجلس الدولة لوضع الصيغة القانونية. فى نفس الوقت، تم عرض مشروع القانون على الرأى العام والقنوات الشرعية متمثلة فى[٣] :

---

(١) المرجع السابق ص ٥٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٥١

(٣) وزارة التربية والتعليم .**إنجازات التعليم فى ٤ سنوات -مشروع مبارك القومى**-مرجع سابق ص ٩٨.

* لجنه الخدمات بمجلس الشورى
* لجنه التعليم بمجلس الشعب
* نقابة المعلمين
* لجنه التعليم بالحزب الوطنى (وحضر مناقشتها الرئيس مبارك)
* أجهزة الرأى العام من صحف يومية ومجلات وأجهزة اعلام
* مجلس الوزراء

بعد موافقه مجلس الوزراء، أحيل القانون لمجلس الشعب الذى أصدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فى ضوء قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التعليم.

**ملاحظات حول الخطوات :**

- إن جميع الخطوات السبع جاءت فى فترة عهد وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين، وهى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ والمؤتمر القومى لتطوير التعليم الاعدادى (١٩٩٤) وقانون الثانوية العامة ١٩٩٤ وجميعها اتسمت خطوات اعدادها وتحضيرها بالأسلوب الديمقراطى والاسلوب العلمى من القيام ببحوث ودراسات علمية من جانب المتخصصين فى المجال ثم عرض نتائجها على ورش العمل ومشاركة فئات عديدة من جميع قطاعات المجتمع.

وعلى النقيض من هذا الأسلوب الديمقراطى نجد مثلا قرار لجنه التعليم بمجلس الشعب بشأن تخفيض السنة السادسة من التعليم الابتدائى. إذ يلاحظ أن هذا القرار الذى اتخذه وزير التعليم السابق الدكتور فتحى سرور «لم ترد أيه إشارة له من قريب أو بعيد فى **إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر** التى اعتمدت منطلقا للتوجهات الرئيسية فى تطوير التعليم بل إن هذه المفاجأه الإستراتيجية (كما أطلق عليها حامد عمار) لم يتعرض لها السيد الوزير، أو المشاركون فى مناقشات المؤتمر القومى الذى عقد لمباركة تلك الإستراتيجية فى يوليو من العام الماضى»[١] (يقصد المؤتمر القومى لتطوير التعليم يوليو ١٩٨٧). والخلاصة أن قرار

(١) حامد عمار . **فى تطوير القيم التربوية - رأى آخر** - مرجع سابق ص ١٠٢ - ١٠٣.

الوزير لم يعرض على الرأى العام أو أى قنوات شرعية إنما اتخذ طريقه إلى مجلس الشعب الذى وافق عليه واستصدره فى قانون «دون مناقشة أو تساؤل اللهم إلا إذا استثنينا عضواً واحداً حاول التعرف على دوافع هذه الخطوة إلى الوراء»[١]

ومن هذه الخطوات أو المراحل التى أتبعت فى استصدار هذا القانون، يلاحظ عدم استخدام الأسلوب الديمقراطى (كما هو الوضع فى نموذج المؤتمر الأخيرين) بل على النقيض من ذلك فإن القرار اتفرد به الوزير (الخطوة الأولى) تلاها مباشرة بعرضه على لجنة التعليم بمجلس الشعب برئاسة الدكتور صدفى أبو طالب الذى أقره وأحاله إلى المجلس الذى استصدره قانونا (الخطوة السابعة والاخيرة) ويفهم من ذلك أن القانون لم يمر بالخطوة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة لأن الوزير أنفرد بالقرار ولم يستخدم الأسلوب الديمقراطى فى العرض والشورى.

- **فكرة أوراق العمل :**

عرضت على المؤتمرات القومية وهى فكرة إيجابية ومثمرة لما تضمنته من أفكار ومقترحات متنوعة من المتخصصين فى المجال وغير المتخصصين.

**ففى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى قدمت أوراق العمل التالية من المتخصصين :**

* نحو تطوير التعليم الابتدائى

للدكتور عبد الفتاح جلال

* خواطر حول تطوير مناهج التعليم الابتدائى

للدكتور حامد عمار

---

(٢) المرجع السابق ص ١٠٥.

**ومن غير المتخصصين فى المجال قدمت الأوراق التالية :**

* أفكار حول التعليم الأساسى والقرن الحادى والعشرون

للدكتور إسماعيل صيرى عبد الله

* تطوير التربية الدينية والتاريخ بالتعليم الأساسى

للدكتور عبد العظيم رمضان

* نحو تطوير مناهج التعليم الابتدائى

للفنان كرم مطاوع

* خواطر مواطن حول تطوير التعليم

للدكتور إبراهيم أحمد كامل

**وبالنسبة لمؤتمر تطوير التعليم الإعدادى قدمت اوراق العمل التالية من المتخصصين فى المجال :**

* تطوير التعليم الإعدادى وتحديات القرن الحادى والعشرين

للدكتور عبد الفتاح أحمد جلال

* تطوير مناهج التعليم الإعدادى

للدكتور محمد أحمد الخواص

* التعليم والتربية فى المدرسة

للدكتور محمد عبد الفتاح القصاص

**ومن غير المتخصصين قدمت الأوراق التالية :**

* التطورات الدولية الأخيرة وأثرها على إصلاح نظم التعليم مع التركيز على الاصلاح فى مرحلة التعليم الإعدادى

للدكتور أسامه الباز

openkandi.com

* خطوط عامة فى تطوير التعليم الإعدادى

للدكتــور إسماعيل صبرى عبد الله

وتجدر الاشارة إلى أن هذه الأوراق التى عرضت - سواء من المتخصصين أو غير المتخصصين جميعها تتفق فى الاهتمام بالموضوع المطروح وتعرض تصورها لتطوير وتحديث التعليم من منطلق وطنى مصرى حر، ولذا كان لها مردود وانعكاس إيجابى مباشر حيث ظهر العديد منها فى توصيات المؤتمرين، مثلا، فى ضوء توصيات المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم الابتدائى، صدر القرار الوزارى بتطوير المبانى المدرسية بحيث تقوم على نظام قاعات الدراسة بدلا من الفصول الدراسية.

كذلك كانت هناك توصية بأن تصبح مرحلة رياض الأطفال بعاميها جزءاً من التعليم الأساسى الإلزامى (لم يذكر فى التوصيات أى شئ بخصوص تخفيض السنة السادسة من التعليم الابتدائى).

كذلك جاءت توصيات موضوع تخطيط المناهج وتطويرها ملبية للكثير مما جاء فى أوراق العمل (وخاصة ورقة الدكتور عبد الفتاح جلال - حول تطوير التعليم الابتدائى) وكذا ماورد فى مداولات المائدة المستديرة.

**- مداولات المائدة المستديرة :**

وهى فكرة رائدة إذ أتاحت الفرصة أمام العديد من الشخصيات العامة مثل الدكتورة أمينة الجندى أمينة المجلس الأعلى للطفولة والأمومة والفنان حمدى غيث والدكتور فاروق الباز العالم والمغترب المصرى فى الولايات المتحدة الأمريكية للحديث وطرح تصورهم لمعالجة أوجه القصور فى تطوير التعليم الإعدادى. كذلك كان هناك من كبار المسئولين الذين عرضوا رؤيتهم أيضا مثل الأستاذ صفوت الشريف وزير الإعلام الذى أبدى سعادته بكل ما طرح سواء فى أوراق العمل او حول المائدة المستديرة، ومن المسئولين أيضا الذين تحدثوا أخيراً حول المائدة المستديرة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ونقيب المعلمين وعبر عن سعادته وسروره لوجود واهتمام رئيس الدوله وقرينته ووزير التعليم

وكل العاملين فى حقل التعليم واجتماعهم معا من أجل هدف واحد مشترك هو تطوير التعليم الإعدادى. ومن أهم ماذكره ضرورة العودة بالإلزام إلى تسع سنوات كما كان عندما سعى هو شخصياً لتحقيق هذا الغرض ونجح بالفعل فى استصدار قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ الذى جعل سنوات الإلزام تسع سنوات

فى نهاية مداولات المائدة المستديرة فى مؤتمر التعليم الإعدادى تحدث الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم حيث كان موضوعيا وصادقا حين ذكر أنه لايعتقد أته قد اجتمع فى مصر مؤتمر جمع كل هذه العقول الممثلة لكل الاتجاهات العلمية والتربوية والسياسية والثقافية والفنية[١] لمناقشة موضوع قومى يشغلهم جميعاً. كما كان مقنعا عندما تحدث عن أن هذا المؤتمر «يقدم درساً فى أسلوب اتخاذ القرار إذ لم يعد قرار تطوير التعليم مسئولية وزير او شخص ما، ما بدأنا به فى التعليم الابتدائى، وما يجرى فى هذا المؤتمر هو درس فى الديمقراطية، وفى اتخاذ القرار من خلال آراء الجميع. وأعتقد أن القرارات التى تؤخذ بمثل هذا الاسلوب ستكون قرارات يصادفها النجاح وتأخذ طريقها إلى التنفيذ»[٢]

- بالنسبه للخطوة السابعة والأخيرة فى صنع السياسة التعليمية وعرض التوصيات على القنوات الشرعية ومدى ماطبق منها بالفعل نجد أن هناك مجموعة من القرارات التى أقرها المجلس الاعلى للتعليم قبل الجامعى فى شهر مارس ١٩٩٣ وذلك فى سبيل وضع توصيات مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي موضع التنفيذ. وعلى سبيل المثال، القرار رقم (٦) للمجلس الاعلى للتعليم قبل الجامعى والذى يوصى فيه بإستصدار قرار وزارى ينص على تطبيق نظام المسابقة فى تأليف الكتب الدراسية اعتباراً من العام الدراسى ١٩٩٥/٩٤. وبناء عليه صدر القرار الوزارى رقم (٧٠) بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٦ بشأن تطبيق نظام المسابقه فى تأليف الكتب الدراسية[٣]

---

(١) حسين كامل بهاء الدين - **مداولات المائدة المستديرة فى التقرير النهائى واوراق العمل** للمؤتمر القومى لتطوير التعليم الاعدادى - القاهرة نوفمبر ١٩٩٤ ص ٥٩ .

(٢) المرجع السابق - ص ٥٩

(٣) وزارة التربية والتعليم - **انجازات التعليم فى ٤ أعوام - مشروع مبارك القومى** - مرجع سابق ص ٥٠ - ٥١.

**٢- آليات صنع السياسة التعليميه :**

فى هذا الجزء يتم ألقاء الضوء وتركيزه على الآليات التى أرتبطت بكل خطوه من خطوات صنع السياسة التعليمية فى الجزء السابق كما وردت وكل خطوة تحديداً وبصورة مباشرة كالآتى:

**- فى الخطوة الأولى :**

كانت الآليات عبارة عن التكليف بالقيام بدراسات وبحوث علميه من المتخصصين والخبراء ومراكز الابحاث وكليات التربية حول بعض عناصر العملية التعليمية.

**- فى الخطوة الثانية :**

كانت الآليات فى صورة التقارير التى أعدها المتخصصون وتحديداً ما قام به المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ومستشارو وقيادات الوزارة باعداد دراسات علمية بلغت إحدى وعشرين دراسة استغرق إعدادها ستة أشهر حول أوجه القصور فى التعليم الإعدادى وأوجه التميز فى الدول المتقدمة فى هذه المرحلة وذلك فى سبيل الإعداد والتحضير لمؤتمر التعليم الإعدادى.

**- فى الخطوة الثالثة :**

كانت الأليات فى صورة إنشاء لجان وتشكيل ورش عمل لدراسة وضع معين فى مرحلة معينة وطرح البدائل التى يمكن أن تعالج بعض المشاكل المطروحة للبحث.

وتحديداً عمليا نجدها فى ورشة العمل التحضيرية للمؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى (١٩٩٤) والتى ظلت فى عمل متواصل شارك فيه حوالى ٣٠٠ فرد يمثلون جميع أطراف العملية التعليمية. وهناك آلية أخرى ظهرت فى صورة صدور تقرير سبيل وضع توصيات مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى موضع التنفيذ. وعلى سبيل المثال القرار رقم (٦) للمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى والذى يوحى فيه باستصدار قرار وزارى ينص على تطبيق نظام المسابقة فى تأليف الكتب الدراسية اعتباراً من العام الدراسى ٩٤، ١٩٩٥. وبناء عليه صدر القرار الوزارى رقم (٧٠) بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٦ بشأن تطبيق نظام المسابقة فى

تأليف الكتب الدراسية.

- **فى الخطوة الرابعة :**

وتبلورت آليات هذه الخطوة فى عقد اجتماعات عامة تحضيرية للمؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى.

وتحديداً الاجتماع الذى عقد يوم ٨ نوفمبر ١٩٩٤ وحضره أكثر من ٢٠٠ تلميذ من المتفوقين فى التعليم الإعدادى واجتمعوا فيه مع قيادات وزارة التعليم.

- **فى الخطوة الخامسة :**

تكمن الأليات فى انعقاد المؤتمر لمدة يومين (١٤-١٥) نوفمبر ١٩٩٤ وكذا فى أوراق العمل الخمس التى قدمت للمؤتمر فى اليوم الأول وتناولت قضايا التعليم الإعدادى.

- **فى الخطوة السادسة :**

تكمن الآليات فى مداولات المائدة المستديرة والتى تحدث فيها أكثر من أثنين وعشرين متحدثا عرضوا فى كلماتهم تصورهم لكيفية معالجة نقطه قصور معينه فى التعليم الإعدادى والجدير بالذكر أن العديد من المقترحات والحلول والأفكار التى ظهرت فى مداولات المائدة المستديرة أخذت طريقها إلى توصيات المؤتمر.

من الآليات أيضا جلسة تبادل الخبرات الدوليه والتى رأسها السيد الدكتور وزير التعليم حيث عرض فيها تجارب بعض الدول الأجنبيه فى معالجة أوجه القصور فى العملية التعليمية فى بلادهم.

- ومن الآليات أيضا انقسام المشاركين إلى مجموعات عمل متخصصة حيث اختصت كل مجموعة بمجال كالاتى :[١]

- فلسفة التعليم الإعدادى وأهدافه وبنيته وخطته الدراسية

- التربية الدينية الإسلامية - التربية الدينية المسيحية

---

(١) وزارة التربية والتعليم . **انجازات التعليم فى ٤ سنوات ومشروع مبارك القومى** - مرجع سابق ص ٥٩ .

- اللغة العربية - اللغه الإنجليزية - اللغه الفرنسية
- الرياضيات - العلوم - الدراسات الاجتماعية
- التربية الفنية - التربية الموسيقية - التربية الرياضية
- المجالات العلميه والتكنولوجية - الإدارة والتوجيه
- الفئات الخاصة - الوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم

وهى فى مجملها ستة عشر مجالا مختلفا قدمت تقارير فى ضوء المداولات والمناقشات والآراء التى طرحت أثناء فترة المؤتمر. وقد رفعت هذه التقارير إلى لجنة الصياغة التى قامت بدورها بتضمين هذه التقارير فى التقرير النهائى للمؤتمر.

**فى الخطوة السابعة والأخيرة :**

وتكمن الآليات فى جلسه إعلان التوصيات التى رأسها وزير التعليم وتلا التوصيات المقرر العام للمؤتمر.

- وفى حاله استصدار قانون الثانوية العامة رقم (٢) لعام ١٩٩٤ كانت الآليات التى استخدمت كالآتى :
  - عرض الخطوط العريضة لمشروع القانون على مجلس الدولة
  - عرض مشروع القانون على لجنة الخدمات بمجلس الشورى
  - عرض مشروع القانون على لجنة التعليم بمجلس الشعب
  - عرض مشروع القانون على نقابة المعلمين
  - عرض مشروع القانون على لجنة التعليم بالحزب الوطنى
  - عرض مشروع القانون على الرأى العام من خلال صحف يومية ومجلات وأجهزة إعلام.
  - عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء
- بعد موافقه مجلس الوزراء يحال إلى مجلس الشعب لإصداره فى صورة قانون فى ضوء قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١.

## رابعاً : مؤسسات صنع السياسة التعليمية فى مصر :

يفترض فى عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر أن تتم فى إطار من التداخل والتفاعل والاعتماد المتبادل بين عدد من مؤسسات صنع السياسة. والبعض من هذه المؤسسات «رسمى» أى خول له الدستور والقانون هذا الحق بينما البعض لآخر «غير رسمى» أى يعكس مطالب وضغوط الرأى العام وجماعات المصالح.

**١- المؤسسات والقوى الرسمية يذكر منها :**

أ- رئيس الجمهورية

ب- مجلس الوزراء

جـ- وزارة التعليم

د- مجلس الشعب

هـ- مجلس الشورى

و- المجالس القومية المتخصصة

ز- المجالس العليا

ح- مراكز البحوث

**٢- المؤسسات شبه الرسمية وغير الرسمية يذكر منها :**

أ- نقابة المعلمين

ب- نوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات

جـ- مجلس الآباء

د- جماعات المصالح

هـ- الجمعيات غير الحكومية Non- Governmental Organizations.

obeikandl.com

**١- المؤسسات والقوى الرسمية :**

**أ- رئيس الجمهورية :**

حدد الدستور المصرى ١٩٧١ وتعديلاته فى ١٩٨٠ اختصاصات رئيس الجمهورية فى صنع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها، فقد نصت المادة (١٣٨)[١] على أن : «يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور». وتنص المادة (١١٢)[٢] على أن لرئيس الجمهورية أن يصدر قوانين أو أن يعترض عليها.

التعليم عند الرئيس مبارك «حق من أهم الحقوق التى حرصت الدولة على توفيرها للمواطنين»[٣] بانشاء المدارس والمعاهد والجامعات ذلك أن «توفير حق التعليم ونشره فى الواقع التطبيقى ينطوى على أبعاد إنسانية ودلالات اجتماعية وسياسية واقتصادية على جانب كبير من الأهمية»[٤]

ويؤمن الرئيس مبارك بمجانية التعليم على أساس أنها «التزاما دستوريا»[٥] لاعلاقة له بالقدرة المالية، فالتعليم ليس فيه «قادرين وغير قادرين، هذه مطالب للشعب لا نستطيع تغييرها[٦]» ولذا فهو يستبعد التراجع عن المجانية أو المساس بها : «ثمة قضية أريد أن أكون قاطعا فيها وهى أنه لامساس بمجانيه التعليم».[٧])

ويعتبر الرئيس مبارك الإنسان محور التنمية بوصفه أداتها وغايتها : «فبناء الانسان هو المنبع الصحيح لإعادة بناء مصر»[٨] ومادامت المدرسة تلعب دوراً رئيسيا فى تكوين المواطن منذ صباه وتكوين مفاهيمه... يصبح الاهتمام بالتعليم كطريق للإصلاح عملية أساسية للتأثير عند المنبع حيث تكون النتائج محققة

---

(١) دستور جمهورية مصر العربية - المادة رقم (١٣٨) .

(٢) المرجع السابق - المادة (١١٢)

(٣) خطاب الرئيس مبارك فى عيد العلم بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣

(٤) خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال بتاريخ ١٩٨٥/٥/١

(٥) خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال ١٩٨/٥/١

(٦) حديث للرئيس مبارك فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٤.

(٧) خطاب الرئيس مبارك فى فترة تولى الرئاسة الثانية فى ١٢ / ١٠ / ١٩٨

(٨) خطاب الرئيس مبارك فى مؤتمر تطوير التعليم بتاريخ ١٩٨٧//١٤

والعائد مأمونا.[١]»

هذا عن اهتمام القيادة السياسية بالتعليم كما وضحت فى الخطاب السياسى فى فترة الثمانينيات.

ولقد شهدت فترة التسعينيات اهتماما أكبر من جانب القيادة السياسية. ويرى عبد الفتاح جلال أن «الرئيس محمد حسنى مبارك... أعطى التعليم فى الخطاب الرسمى للدوله مكانه غير مسبوقة»[٢] لأنه استطاع أن يدرك بحسه القومى أن «الأزمة التي يمر بها التعليم فى مصر أصبحت تنعكس على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج، ورغم أنها تنهك موارد الدولة وإمكانات الأسرة إلا أن المحصلة النهائية تأتى ضعيفة متواضعة»[٣]. كما وضع يده على أسباب الازمة فى «غلبة الكم عن الكيف، ومن عجز فادح عن مواجهة متطلبات العصر... (ولذا أصبح الأمر) يتطلب تغييرا وتطوراً شاملا فى الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب فى مصر ابتداء من التعليم الأساسى إلى الجامعة»[٤] هذه بعض نماذج من أقوال وآراء الرئيس مبارك فى التسعينيات.

والحقيقة أن الرئيس مبارك «قد وضع التعليم فى مكانة متقدمة من أولويات مشروعه القومى... (حتى أنه) يركز جهده فى المرحلة القادمة على إصلاح جذرى فى التعليم، إيمانا منه أن التعليم هو الأمن القومى المعاصر لمصر»[٥] وبناء على الاهتمام الكبير للرئيس بالتعليم فلقد أصدرت وزارة التعليم وثيقين تحملان اسمه وهما وثيقة مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل (١٩٩٢) والأخرى إنجازات التعليم فى ٤ أعوام - مشروع مبارك القومى (١٩٩٥).

---

(١) خطاب الرئيس مبارك فى العيد السادس عشر للمعلمين فى ١٩٨٨/٣/٣

(٢) عبد الفتاح جلال : **نحو تطوير التعليم الابتدائى** ، ورقة مقدمة لمؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى - مرجع سابق ص ١٣

(٣) خطاب الرئيس مبارك أمام الجلسه المشتركه لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية فى ١٩٩١/١١/١٤

(٤) نفس المرجع السابق

(٥) حسين كامل بهاء الدين - مقدمة وثيقة « **مبارك التعليم - نظرة إلى المستقبل** » مرجع سابق ص٩٠

ومما هو جدير بالذكر أنه فى خطاب تكليف[١] وزارة الدكتور عاطف صدقى طالب الرئيس «بخطه متكامله لاصلاح التعليم» لأنه بدون هذه الخطة يتعذر تحقيق النهضة المطلوبة. وتنفيذاً لذلك تم إعداد خطة خمسية لإصلاح نظام التعليم فى مصر من ثلاثة أجزاء (١٩٨٨/٨ - ١٩٩٢/٩١) وقد وافقت لجنه الخدمات بمجلس الوزراء على هذه الخطة واعتمدها مجلس الوزراء.[٢]

وواقع الأمر، أن التعليم يحتل أولوية متقدمة لدى الرئيس مبارك. ويتضح ذلك من رئاسته للمؤتمر القومى لتطوير التعليم ١٩٨ ورئاسة قرينته لمؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ والمؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤.

وهناك جانب آخر بالغ الأهمية يدل بصورة قاطعة على اهتمام رئيس الجمهورية بالتعليم كمشروع قومى لمصر حتى عام ٢٠٠٠ ويظهر ذلك فى المخصصات المالية والميزانية غير المسبوقة فى تاريخ التعليم فى مصر. «لقد زادت استثمارات الخطة الخمسية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ المخصصة للتعليم عما كان مقرراً فى الخطة الخمسية السابقة ٨٨/٨-١٩٩٢/٩١ زيادة كبيرة حيث بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة بالفعل فى الخطة السابقة ٦ر٢ مليار جنيه فى حين أن اعتمادات الخطة الحالية قد بلغت ٨ر١١ مليار جنيه أى ٤٥٤٪ من قيمة اعتمادات الخطة السابقة»[٣] (بمعنى أكثر من أربعة أضعاف) كذلك وصل «إجمالى موازنة التعليم فى الموازنة التقديرية لعام ٩٥ / ١٩٩٦ ٢ر١١ مليار جنيه، أى بنسبة ٦ر١٥ ٪ من إجمالى الموازنة التقديرية للدولة. وهذا أعلى معدل وصل له الإنفاق العام على التعليم فى مصر خلال هذا القرن»[٤]

ومما سبق يتضح الاهتمام الكبير الذى يوليه الرئيس مبارك شخصيا للتعليم وإعطاؤه أولوية متقدمة بين السياسات العامة للدولة ولذا أصبح يشارك فى صنع سياسة التعليم بصورة مباشرة ومحددة فكراً وعملاً.

---

(١) خطاب تكليف وزارة الدكتور عاطف صدقى فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧

(٢) أحمد فتحي سرور **وثيقة تطوير التعليم فى مصر - سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه** . إصدار وزارة التربية والتعليم ١٩٨٩ ص ٦٧ .

(٣) وزارة التربية والتعليم - **إنجازات التعليم فى ٤ سنوات - مشروع مبارك القومى** مرجع سابق ص ٢٢٦ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٢٦

**ب- مجلس الوزراء :**

ويمثل السلطة التنفيذية فى الدولة ويتعاظم دور مجلس الوزراء فى مصر وفقا للأختصاصات التى حددها له الدستور وفقا للدستور المصرى ١٩٧١ وتعديلاته ١٩٨٠. يشترك الوزراء مع رئيس الجمهورية فى صنع السياسات العامة للدولة ومتابعة تنفيذها. وتنص المادة (١٣٨)[١] على أن «يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين بالدستور». وتشير المادة (١٣٨) مع المادة (١٥٦) اللتان تحددان اختصاصات الحكومة إلى أن «مجلس الوزراء هو هيئة حكم وتخطيط ورسم للسياسة العامة من جهة، وهيئه تنفيذية من جهة أخرى» وقد حدد الدستور أختصاصات المجلس فى:

- الاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة
- يتولى مجلس الوزراء مهمة توجيه الوزارات، وهذا جزء أساسى من مهمته، وهو ترجمة السياسات العامة إلى برامج وخطط عمل.
- يصدر المجلس القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا لما تقره قوانين الدولة والقرارات الجمهورية وقرارات المجلس نفسه
- مجلس الوزراء هو الذى يتولى إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة ثم يتقدم به لمجلس الشعب.
- يقوم المجلس بإعداد مشروع الخطه العامة للدولة
- عقد القروض وفقا لأحكام الدستور

ومن هذه الاختصاصات يتضح أن مجلس الوزراء جهة صنع وتخطيط وتنفيذ وهو ما يفسر دوره فى صنع السياسة التعليمية. ويأتى هذا الدور من خلال اللجان الداخليه التى ينقسم إليها مجلس الوزراء وتشترك وزارة التعليم مع وزارة الصحة مع وزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات فيما عرف باسم «لجنة

(١) دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١ المادة (١٣٨)
(٢) المرجع السابق المادة (١٥٦)

الخدمات». ولهذه اللجنه الوزارية العليا أهمية بالغة فى العملية التشريعية وفى عملية تخصيص الموارد، إذ تخرج منها مشروعات القوانين لتدخل ما يعرف باسم اللجنة العليا للسياسات داخل مجلس الوزراء التى تقر السياسة[١]

وفى خطاب تكليف[٢] الدكتور عاطف صدقى بالوزارة - كما ذكر فى البند السابق - طالب رئيس الجمهورية بوضع «خطة متكاملة لإصلاح التعليم» حتى يتم النهوض بالبلاد بالصورة المطلوبة، وهو ماتم بالفعل إذ تم إعداد خطة خمسية واقفت عليها لجنه الخدمات واعتمدها مجلس الوزراء.

بينما فى خطاب تكليف[٣] الوزارة الجديدة وزارة الدكتور كمال أحمد الجنزورى لم يرد أى طلب من رئيس الجمهورية بخصوص إعداد خطة لإصلاح التعليم. ولكن ورد فى كلمة رئيس الوزراء الجديد فى مجلس الشعب رداً على تهئنة المجلس له أن سياسة وزارته ستتم «بالشورى والمشاركة بين الحكومة وبين المجلس الموقر ولجانه ومجلس الشورى ولجانه والمجالس المتخصصة وكل الأحزاب وكل الفئات وكل الاتحادات والصحافة... (وحتى) الشارع المصرى»[٤] بمعنى أن سياسة وزارته ستتبع الأسلوب الديمقراطى الحر فى صنع السياسات ومناقشة مشروعات القوانين قبل إصدارها.

وفى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب الذى ألقاه الدكتور الجنزورى رئيس مجلس الوزراء[٥]. جدد فيه اختصاصات وتكليفات كل وزارة، وقد جاء ذكر التعليم على النحو التالى: «أما قطاعات الخدمات الاجتماعية، فالتعليم نحن فى حاجة إلى دعم مستمر للعملية التعليمية بكل مكوناتها، لأنه عصب الحياة، عصب المعرفة، ندعم كل متطلباته من بنيه تعليمية، من معدات، من حاسب آلى، من تكنولوجيا

---

(١) رمضان أحمد عيد ، مرجع سابق ص ١٦١ .

(٢) **خطاب تكليف** وزارة الدكتور عاطف صدقى فى ١٢ اكتوبر ١٩٨

(٣) **قرار رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٩٦** بتعيين الدكتور كمال أحمد الجنزورى رئيسا لمجلس الوزراء (المادة الأولى) فى مضبطة مجلس الشعب - الفصل التشريعى السابع - مضبطة الجلسة السابعة بتاريخ ١٣ يناير ١٩٩٦ ص ٨

(٤) مضبطة مجلس الشعب - الفصل التشريعى السابع - الجلسة السابعة بتاريخ ١٣ يناير ١٩٩٦ ص ٩

(٥) **بيان - الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الوزارة فى** مضبطة مجلس الشعب - الفصل التشريعى السابع مضبطة الجلسة العاشرة بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٩٦ . ص ١٥

متقدمة فى حاجة إليها من بعثات للخارج، هذه القضية من ضمن القضايا التى نسعى لحسمها من خلال إحدى المجموعات الوزارية».. ويفهم من ذلك أن الوزارة الجديدة تدعم وتساند وزارة التعليم فى جميع متطلباتها كما كان الحال فى الوزارة السابقة. كما لا يجب ألا ننسى أن الدكتور الجنزورى هو الذى تجاوب مع وزارة التعليم ومتطلباتها عندما كان نائب رئيس وزراء ووزير تخطيط عندما وافق لوزارة التعليم على زيادة اعتماداتها الماليه بصورة غير مسبوقة أى أن الدكتور الجنزورى من المؤمنين والمؤيدين لإعطاء التعليم أولوية متقدمة فى موارد الدولة.

والخلاصة أن لمجلس الوزراء دوراً تشريعياً في اعداد مشاريع قوانين التعليم، ودوراً تنفيذيا بالنسبة لتخصيص الموارد المالية اللازمة لحظة التعليم، فضلا عن التنسيق بين وزارة التعليم، وسياستها والسياسات العامة الأخرى فى الدولة بصورة عامة وشاملة.

**جـ- وزارة التعليم :**

عند دراسة وزارة التعليم لابد أن تتطرق الدراسة إلى بعدين أساسيين : أولهما البعد المؤسس للوزارة وثانيهما وزراء التعليم الذين تعاقبوها عليها .

**بالنسبة لأولا : البعد المؤسس للوزارة :**

تجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة تتكون فى الأساس من وزارتين : وزارة التربية والتعليم وتختص بشئون التعليم قبل الجامعى .

ووزارة التعليم العالى وتختص بشئون التعليم العالى والجامعى. وكانت الوزارتان مسئوليتين عن صنع ومتابعة وتنفيذ السياسة التعليمية لكل مرحلة. ومن الجدول التالى يلاحظ إنه - فى بعض الأحيان - كان يحدث انفصال بين الوزارتين كما كان الحال فى التشكيل فى ١٩٨٤//١ إذ تولى د. عبد السلام عبد الغفار وزارة التربية والتعليم بينما تولى الدكتور مصطفى كمال حلمى وزارة التعليم العالى، وكان لقبه «وزير التعليم والبحث العلمى». وفى التشكيل الوزارى التالى بتاريخ /١٩٨٥/٩ استمر الانفصال بين الوزارتين إذ عهد إلى منصور حسين بمنصب وزير التربية والتعليم بينما تولى الدكتور فتحى محمد

على وزارة التعليم العالى وكان لقبة آنذاك وزير التعليم العالى والبحث العلمى. ثم حدث الدمج فى التشكيل الوزارى بتاريخ ١٩٨٦/١١/١١، إذ تولى الدكتور أحمد فتحى سرور الوزارتين وحمل لقب وزير التعليم[١] واستمر الدمج بين الوزارتين إلى التشكيل الوزارى الحالى (حكومة الدكتور كمال الجنزورى) بتاريخ ١٩٩٦/١/٤ حيث تولى الدكتور حسين كامل بهاء الدين الوزارتين.. وبذلك تكون وزارة التربية والتعليم قد تولى أمرها وتعاقب عليها خمسة وزراء فى فترة الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات (فترة الدراسة الحالية)

**ثانيهما : وزراء التعليم :**

**الجدول رقم ( ٦ )**

**وزراء التعليم فى مصر فى فترة[٢]**

**الثمانينيات وحتى الآن (فترة الدراسة الحالية)**

| وزارة التربية والتعليم | تاريخ التشكيل الوزارى | وزارة التعليم العالي |
|---|---|---|
| – د. مصطفى كمال حلمى | ١٩٨٠/٥/١٤ | – د . مصطفى كمال حلمى |
| – د. مصطفى كمال حلمى | ١٩٨١/٩/٢١ | – د . مصطفى كمال حلمى |
| – د. مصطفى كمال حلمى | ١٩٨١/١٠/١٥ | – د . مصطفى كمال حلمى |
| – د. مصطفى كمال حلمى | ١٩٨٢/١/٤ | – د . مصطفى كمال حلمى |
| – د. مصطفى كمال حلمى | ١٩٨٣/٣/١ | – د . مصطفى كمال حلمى(التعليم) نائب رئيس الوزراء للخدمات |
| – د. عبد السلام عبد الغفار | ١٩٨٤/٧/١٧ | – د . مصطفى كمال حلمى (وزير التعليم والبحث العلمى) |
| – منصور حسين | ١٩٨٥/٩/٧ | – د. فتحى محمد على (التعليم العالى والبحث العلمى) |
| – د. أحمد فتحى سرور | ١٩٨٦/١١/١١ | – د. أحمد فتحى سرور (وزير التعليم) |
| – د. أحمد فتحى سرور | ١٩٨٧/١٠/١٣ | – د. أحمد فتحى سرور (وزير التعليم) |
| – د.حسين كامل بهاء الدين | ١٩٩١/٥/٢٠ | – د.حسين كامل بهاء الدين(وزير التعليم) |
| – د.حسين كامل بهاء الدين | ١٩٩٣/١٠/١٣ | – د.حسين كامل بهاء الدين(وزير التعليم) |
| – د.حسين كامل بهاء الدين | ١٩٩٦/١/٤ | – د.حسين كامل بهاء الدين(وزير التعليم) |

(١) رمضان أحمد عيد . مرجع سابق ص ٦٥

(١) المرجع السابق . ص ٦٦ – وتم تكملة الجدول وتحديثه حتى الشتكيل الحالى للوزارة بمعرفة الباحث.

obeikandi.com

وتعد فترة الرئيس مبارك نقطة تحول فى السياسة التعليمية التى احتلت بالفعل مكان الصدارة فى اهتمامات صانع القرار السياسى. ويجدر الإشارة إلى أهمية عنصر الاستقرار السياسى فى عهد الرئيس مبارك مما أتاح فرصة استقرار واستمرار من شأنهما أن يوفرا الوقت اللازم لإحداث التطوير المطلوب فى التعليم بينما افتقاد الاستقرار يؤدى إلى عرقلة محاولات الإصلاح بل توقفها فى بعض الأحيان(١).

ان التغييرات الوزراية المتعاقبة والمتعددة تؤثر على عملية صنع السياسة التعليمية من حيث استقرارها وتعكس أسلوب « إدارة الأزمة » أكثر منها سياسة عامة مستقرة وواضحة الأهداف والوسائل يتم تنفيذها على مراحل زمنية محددة مسبقا(٢)

وبعد منصب وزير التعليم منصبا إداريا وتنفيذيا ، كما أنه منصب سياسى. ووزير التعليم كغيره من الوزراء يعين أو يعفى من منصبه بقرار من رئيس الجمهورية ، وهو كذلك عضو بحكم وظيفته فى أجهزة مختلفة من أهمها المجالس العليا المتخصصة والمجالس الاستشارية. وللوزير سلطات واسعة على وزارته وأجهزتها والعاملين فيها. و « يتولى وزير التعليم من خلال أجهزة الديوان العام لوزارة التربية والتعليم إدارة التعليم قبل الجامعى على المستوى المركزى. وقد صدر القرار الوزراى رقم ٢٠٣ فى ٣١ /١٩٨٩/٨ بشأن تنظيم ديوان عام وزارة التربية والتعليم، وقد عدل بالقرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٠ بإنشاء مركز تطوير المناهج والمواد التعلمية بمكتب الوزير »(٣). كما صدر القرار الجمهورى رقم ٤٦٢ لسنه ١٩٩٠ بإنشاء هيئه عامة ذات أنشطة علمية تتبع وزير التعليم ، ويختص هذا المركز باجراء الدراسات والبحوث العلمية العليا لإعداد نظم الامتحانات وتقويمها وتطويرها(٤).

---

(١) **المجالس القومية المتخصصة** . تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا - القاهره - رئاسة الجمهورية ١٩٨٧ - ص ٣٣

(٢) المرجع السابق ص ٣٤

(٣) وزارة التعليم . **التعليم فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٤ - تنفيذ مركز التوثيق الإعلامى ١٩٩٤ ص ٦٠**

(٤) المرجع السابق ص ١٠٩

وتتمتع الجامعات بالإدارة الذاتية حيث كفلت المادة (١٨) من الدستور استقلال الجامعات وتصرف الجامعات شئونها وفقا لما تراه من خلال الإطار القانونى والسياسات العامة القومية للدولة. ويبلغ عدد الجامعات المرتبطة بالمجلس الأعلى للجامعات اثنتى عشرة جامعة[١]

وتنص المادة (١٥٧) من الدستور بأن « الوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته ، ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها. »[٢]

وتنص المادة التاسعة من القانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ على اختصاص وزير التعليم بانشاء مدارس تجريبية بعد موافقة المجلس ، وهو أيضا الذى يحدد العام الدراسى بقرار وزراى منه وبعد موافقه المجلس عليه ، وتنص المادة الثامنة من نفس القانون على اختصاص الوزير بإنشاء مدارس لرياض الأطفال تكون تابعة أو ملحقة بالمدارس الرسمية. كما يحدد الوزير شروط اللياقة الطبية اللازمة للقبول فى مختلف مراحل التعليم ونظم الامتحانات وقواعد النجاح وفرص الرسوب والإعادة والحوافز التشجيعية للتلميذ ونظام التأديب والعقوبات التى توقع على التلاميذ ، وأحوال الغاء الامتحان أو الحرمان منه ونظام إعادة القيد ، على أن يتضمن هذا النظام فرض رسم يقره وزير التعليم لإعادة قيد التلميذ المفصول[٣].
ومجمل القول أن الوزير يمثل السلطة الأساسية فى صنع القرار التربوى

وبالنسبه للجدول رقم ( ٦ ) والخاص بوزراء التعليم فى مصر فى فترة الدراسة ، فلقد اتضح ان هناك ثلاثة وزراء استمروا فى تولى مسئولية الوزارة لمدة تزيد على أربع سنوات (كحد أدنى) وهم د. مصطفى كمال حلمى ود. أحمد فتحى سرور ود. حسين كامل بهاء الدين. وبعرض فيما يلى أهم إنجازاتهم فى العملية التعليمية :

---

(١) وزارة التربية والتعليم - **انجازات التعليم فى ٤ سنوات ومشروع مبارك القومى**- مرجع سابق ص ٢٢

(٢) **دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١** - المادة (١٥٧)

(٣) **جمهورية مصر العربية - القانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١** - المادة ١٨ ٩ والماده ١٤ - ص - ٧

**د. مصطفى كمال حلمى : من ١٩٨٠/٥/١٤ إلى ١٩٨٥/٩/٧**

فى عام ١٩٧٩ أعدت وزارة التربية والتعليم ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر لتكون فاتحة حوار ونقاش.. وفى لقاء مع الدكتور مصطفى كمال حلمى[١] تحدث فيه عن أسلوبه فى معالجه قضايا التعليم وأنه قد حرص فى إعداد هذه الورقة على مشاركة أساتذة كليات التربية حتى خرجت الورقة تضم مجموعة من التساؤلات من نتاج اجتهادات أساتذة كليات التربية واجتهادات المسئولين ومستشارى الوزارة ومكتب اليونيسكو فى القاهرة. وكذا دعوة نقابة المعلمين للمشاركة بالرأى ثم عرضت الورقة على جهات عديدة أكاديمية وغير أكاديمية وشعبيه وتنفيذية ، على أمل أن تكون حركة وإصلاح التعليم اجتماعية ديمقراطية يشارك فيها المعلمون أساسا ثم الأجهزة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشعبية[٢].

وفى هدى ما أسفر عنه الحوار الذى استمر سنة كاملة صدر تقرير تطوير وتحديث التعليم فى مصر - سياسته وخططه وبرامج تحقيقه[٣]. ويتضمن ثلاثة فصول تناولت :-

- مقومات السياسة العامة للتعليم فى مصر
- إستراتيجية تحقيق السياسة التعليمية الجديدة
- خطط وبرامج التطوير والتحديث

- **وقد ركزت الدراسة بعض المبادئ الأساسية الموجهة لحركه تطوير التعليم فى مصر وهى:**

التعليم فى إطار الذاتية الثقافية للمجتمع - التعليم فى إطار التربية المستمرة. وختم التقرير بفصل مسهب تناول الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسة وشملت ١٦ برنامجا وهى : تربية الأطفال فى سن ما قبل التعليم

---

(١) قام الباحث بإجراء مقابلة مع الدكتور مصطفى كمال حلمى باريخ ١٩٩٦/٥/١٠ استمرت حوالى الساعه.

(٢) وزارة التربية والتعليم - **ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر** وتقديم الدكتور مصطفى كمال حلمى - سبتمبر ١٩٧٩ . ص ٣

(٣) وزارة التربية والتعليم **تطوير وتحديث التعليم فى مصر - سياسته وخططه وبرامج تحقيقه** - يوليو ١٩٨٠. تقديم الدكتور مصطفى كمال حلمى .

الأساسى.

- إنماء التعليم الأساسى - تطوير التعليم الثانوى والفنى - دعم التعليم غير النظامى - الرعاية التربوية للطلاب - رعاية المعوقين والمتفوقين - نظم التقويم والامتحانات - إعداد وتدريب المعلم - المبانى والتجهيزات - الوسائل التعليمية - الإدارة التعليمية - أجهزة الاتصال والمعلومات - البحث والتجديد التربوى - تمويل التعليم[١].

ومما تجدر الإشارة أن أن قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ قد صدر فى ضوء هذه السياسة ومن أهم أحكامه مد الإلزام إلى تسع سنوات (٦-١٥) سنة ليشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية واعتبارهما مرحلة التعليم الأساسى.

**د. أحمد فتحى سرور : من ١١ /١١ / ١٩٨٦ إلى ١٩٩١/٥/٢٠**

من أهم إنجازاته : المؤتمر القومى لتطوير التعليم ١٩٨٠.

وصدور كتاب « تطوير التعليم فى مصر سياسته وإستراتيجيه وخطة تنفيذه - صدور القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ - وضع خطه خمسية لإصلاح التعليم فى مصر حسب أهداف ومحاور إستراتيجيه تطوير التعليم. وقد كانت هذه الخطة بناء على طلب السيد رئيس الجمهورية فى خطاب تكليف وزارة الدكتور عاطف صدقى - كما ذكرنا من قبل. كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٨ لسنه ١٩٨٨ بشأن إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء صندوق لدعم وتمويل المشروعات التعليمية - والتعليم المفتوح.

ومع هذه الإنجازات الهامة إلا أن بعض التربويين وغير التربويين مازالوا يذكرون للدكتور فتحى سرور خفض سنوات الالزام وجعلها ثمانى سنوات بدلا من تسع سنوات ، وكان مبدأهم «أن الضرورات الاقتصادية لا تبيح المحظورات التربوية » كما جاء على لسان الدكتور حامد عمار[٢].

وكان الدكتور سرور قد برر خفض سنوات الإلزام إلى الضرورات الاقتصادية

---

(١) المرجع السابق ص ص ٤٦٠ - ٤٨

(٢) حامد عمار . **مشكلات العملية التعليمية** - مرجع سابق . ص ١٦٩

obeikandl.com

أساساً[١]

**د. حسين كامل بهاء الدين : من ١٩٩١/٥/٢٠ حتى الآن**

من أهم إنجازاته : المؤتمران القوميان لتطوير التعليم :

- مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣
- مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤
- اشتراك الرأى العام والقنوات الشرعية فى تنفيذ السياسة التعليمية الجديدة. والأخذ « بجماعية القرار »
- اتساع نطاق الديمقراطية فى صنع السياسة التعليمية
- قرارات المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى لتنفيذ توصيات مؤتمر التعليم الابتدائى وصدور قرارات وزارية بالتنفيذ بالفعل.
- تحول جذرى فى سياسة التعليم فى مصر ، ويستطيع المتصفح للوثائق الصادرة فى هذا الشأن أن يلمس التغير الواضح وخاصة فى سياسة التعليم الجامعى حيث النص على : « توسيع فرص القبول والفصل بين الشهادة العلمية والوظيفية ».. ويحمل هذا الاتجاه التوقف عن محاصرة الإنسان المصرى ومقاومة رغبته فى الحصول على الدرجة العلمية »[٢].
- انطلاق فلسفه السياسة التعليمية الجديدة بصورة مغايرة ومبتكرة على أساس أن التعليم «المشروع القومى لمصر حتى عام ٢٠٠٠» ومن أنه «يتصل اتصالا مباشراً بأمن مصر القومى».
- بعثات المعلمين للخارج لرفع كفاءتهم
- تدريب المعلمين فى الداخل

---

(١) أحمد إسماعيل حجى . **تخفيض سنوات التربية والتعليم بالمدرسة الابتدائية** - القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٩ ص ٧

(٢) نادية جمال الدين . **سياسة التعليم الجامعى فى مصر بين حصار الرغبات والاستجابة لتحديات العصر (رؤية ناقدة)** ورقة عمل مقدمه لمؤتمر التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن الحادى والعشرين - ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦-جامعة المنوفية ص ٨

obeikandl.com

- مقاومة التطرف ومافيا الدروس الخصوصية
- تطوير امتحان الثانوية العامة وصدور القانون رقم (٢) بتعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنه ١٩٨١
- الأخذ بنظام اليوم الدراسى الكامل
- تم تنفيذ ١٥٠٠ مدرسة عام ٩٢ / ١٩٩٣ و ١٥٠٠ أخرى في عام ١٩٩٤/٩٣ - والانتهاء من تنفيذ ٩٢٠ مدرسة فى عام ١٩٩٥ وجارى تنفيذ خطة ١٩٩٦[١].
- عودة التغذية المدرسية وبالأخص لطفل الريف (الدكتور حسين كامل بهاء الدين طبيب أطفال فى الاصل.)
- التأمين الصحى بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية
- مشروع مبارك - كول للنهوض بالتعليم الفنى
- السعى لإعادة الصف السادس للتعليم الابتدائى
- ازدادت أعداد الطلاب المقيدين فى جميع مراحل التعليم زيادة كبيرة جداً وبالأخص فى التعليم الثانوى الفنى.
- اعتمادات التعليم فى الخطة الحالية بلغت ١١ر٨ مليار جنيه أى ٤٥٤٪ من قيمة اعتمادات الخطة السابقة وهو أعلى معدل وصلت له اعتمادات التعليم فى مصر فى هذا القرن[٢]
- مشروع إحياء مكتبة الإسنكدرية
- صدور القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ فى شأن محو الأمية وتعليم الكبار
- صدور كتاب مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل ١٩٩٢.

والخلاصه - مما سبق - أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين قيادة ديمقراطية يدل

---

(١) وزارة التربية والتعليم . **إنجازات التعليم فى ٤ سنوات - مشروع مبارك القومى** مرجع سابق ص ١١٩

(٢) وزارة التربية والتعليم **إنجازات التعليم فى ٤ سنوات - مشروع مبارك القومى** مرجع سابق ص ٢٢٦ .

obeikandl.com

على ذلك مؤتمرات التعليم القومية وأخذه بجماعيه القرار ، عملى النزعه ، تنفيذى Action-oriented يدل على ذلك سعيه لتنفيذ مشروع مبارك - كول وعودة اليوم الدراسى الكامل ، ذو نظرة مسقبليه Future-Qriented يدل على ذلك الطفرة الكبيرة فى ميزانيه التعليم واعتماداته وصدور قانون الثانوية العامه وتنفيذه رغم الانتقادات وزيادة اعداد الطلاب ومواجهة مافيا الدروس الخصوصية ومحاربة التطرف فى المدارس.

**د- مجلس الشعب :**

يتحدد الدور الذى يمكن أن يلعبه المجلس إزاء السياسة التعليمية فى أمرين :

أولهما : المبادرة بطرح البدائل من خلال الاختصاص التشريعى

ثانيهما : الدور الرقابى على عملية صنع السياسة التعليمية. وكفل دستور ١٩٧١ وتعديلاته عام ١٩٨٠ إبراز هذين الدورين بالنسبة لكافة السياسات العامه. إذ تنص المادة (٨٦) على :

«يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسات العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة علي أعمال السلطة التنفيذية وذلك كله على النحو المبين فى الدستور »[(١)]

ويتضح الاختصاص التشريعى للمجلس من خلال الاقتراح والمناقشة والإقرار والنظر فى الاتفاقيات والمعاهدات . وتعكس مناقشاته الاتجاهات العامة الرأى العام إزاء قضايا التعليم وخاصة منذ منتصف الثمانينيات حيث ناقش المجلس موضوعات احتلت دائما المكانة الأولى من اهتمامات أعضاء المجلس مثل مشاكل المعلمين والمبانى المدرسية وتعديل المناهج وعدالة توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر ومدرسة الفصل الواحد[(٢)].

ويتضح الدور الرقابى من خلال عدد من الوسائل من أهمها الأسئلة والاستجوابات والاقتراحات ولجان تقصى الحقائق ومراجعة التقرير السنوى

---

(١) دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١ المادة (٨٦)

(٢) إيهاب السيد محمد إمام . **دراسة تحليلية لسياسة التعليم فى مصر خلال الثمانينيات** - رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة عين شمس - كليه التربيه ١٩٩٤ ص ٥

للجهاز المركزى للمحاسبات.

وينقسم المجلس إلى عدد من اللجان النوعية وتشرف كل لجنة على قطاع معين وتوجد لجنة لقطاع التربية والتعليم يطلق عليها اسم «لجنة التعليم » - وتختص بإبداء الرأى فى مشروعات القوانين واقتراح قوانين ومتابعة بيانات وزراء التعليم وذلك وفقا للائحة الداخلية للمجلس.(١)

ومن أهم القوانين التى لها صلة مباشرة بالسياسة التعليمية وصدرت فى فترة الدراسة هى :

- قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ ومن أهم بنوده مد فترة الإلزام لتصبح تسع سنوات
- قانون التعليم رقم ٢٢٣ لعام ١٩٨٨ والمعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ ومن أهم أحكامه خفض سنوات الإلزام لتصبح ثمانى سنوات بدلا من تسع.
- قانون التعليم رقم ٢٢٧ لسنه ١٩٨٩ بشأن إنشاء صندوق دعم وتمويل مشروعات التعليم
- قانون رقم ٨ لسنه ١٩٩١ فى شأن محو الأمية وتعليم الكبار.
- قانون رقم (٢)لسنة ١٩٩٤ (قانون الثانوية العامة) بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١
- وهناك مناقشات دائرة فى لجنة التعليم بالمجلس الآن بخصوص اصدار قانون بعودة الصف السادس الابتدائى للتعليم الأساسى الإلزامى

**هـ- مجلس الشورى :**

يتضح من المادة (١٩٥) من الدستور اختصاصات مجلس الشورى حيث يؤخذ رأى هذا المجلس فى الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ومشروعات القوانين المكملة للدستور ومشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية

---

(١) رمضان أحمد عيد - مرجع سابق - ص ١٦٣

obeikandl.com

والاقتصادية ومعاهدات الصلح والتحالف ومشروعات القوانين التى يحيلها إليه رئيس الجمهورية ، وما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسه العامة للدولة أو سياستها فى الشئون العربية والخارجية ، ثم يرفع المجلس رأيه فى هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب. وتنص المادة (٢٠٠) من الدستور على عدم مسئولية السلطة التنفيذية أمام مجلس الشورى وبالتالى فرأيه استشارى[١].

ومن هذا الجدول يتضح أن هناك ثلاثة وزراء استمروا فى تولى شئون الوزارتين لمدة تزيد عن اربع سنوات وهم د. مصطفى كمال حلمى ود. أحمد فتحى سرور ود. حسين كامل بهاء الدين وهم الوزراء الذين، ستقوم الدراسة بالتعرف على أهم إنجازاتهم فى فترة توليهم مسئولية الوزارة.

وتحقيقا لهذه الأغراض فقد شكل المجلس ست لجان نوعية إحداها « لجنة الخدمات » وهى اللجنة المسئولة عن دراسة نظام التعليم وكل ما يخص العملية التعليمية. وقد قامت هذه اللجنه بإعداد العديد من التقارير حول التعليم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

**حول الاطار الفكرى لتطوير وتحديث التعليم فى مصر**

- بعض جوانب التنفيذ - للدكتور مصطفى كمال حلمى

وقد عرض هذا التقرير على لجنة الخدمات بمجلس الشورى فى يناير ١٩٨٨، وقد تناول فى أولا : التعليم وخصائص المجتمع والعصر - وفى ثانيا : اختصت الدراسة بتحليل مقومات السياسة العامة للتعليم فى مصر. ودار الحديث فى ثالثا حول : المبادئ النظرية والتنفيذ. واختتم التقرير بأن الجهاد مازال مستمراً من أجل ترسيخ القيم الروحية والإنسانية والاجتماعية والثقافية والوطنية من أجل خير الشعب بجميع فئاته.

وهناك تقرير آخر - ضمن التقارير العديدة التى تعرض على لجنه الخدمات حول قضايا التعليم - وهو تقرير :

---

(١) دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١ المادة (٢٠٠).

**حول التعليم الأساسى ١٩٩٥**

وقد ظهر هذا التقرير كأستجابه لمارآه السيد رئيس الجمهورية بأن يقوم المجلس بدراسة ماطرح من آراء حول التعليم الأساسى ، وقام وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين بإلقاء بيان عن هذا الموضوع كما رد على استفسارات الأعضاء. ويتكون التقرير من ثلاثة أجزاء هى :

**أولا** : المقدمة

**ثانيا** : الوضع الراهن

**ثالثا** : الاقتراحات والتوصيات

وتجدر الإشارة إلى اقتراحات وتوضيحات التقرير جاءت جميعها ( سبع توصيات ) بناءة وفى الصميم وهي :[١]

- أضافة سنة إلى مرحلة التعليم الابتدائى ليصبح ست سنوات بدلا من خمس سنوات
- ضرورة إعادة توزيع الخدمات التعليمية على السنوات التسع فى صورة متكامل.
- وضع خطة وتقديرالاستثمارات اللازمة للوصول بكثافة الفصل الدراسى إلى ثلاثين تلميذاً
- وضع خطة لإعداد المعلم والارتقاء به فنيا وماديا.
- استمرار الدعم الكيفى لخدمات التأمين الصحى.
- التوسع فى برامج تغذية الطلاب.
- الارتقاء بمستوى الجودة فى التعليم الأساسى.

ومما يذكر أن العديد من هذه التوصيات البناءة تثرى السياسة التعليمية للدولة كما ظهرت فى وثائق تطوير وإصلاح التعليم فيما بعد.

---

(١) **مجلس الشورى** : " حول التعليم الأساسى ١٩٩٥ " – لجنة الخدمات من ص ١٤ – ١٥ .

obeikandl.com

ومن التقارير القيمة والمتكاملة التى صدرت عن لجنة الخدمات أيضا وتختص بالتعليم، تقرير نحو سياسة تعليمية مستقرة[١]

إعداد أ.د. عبد الفتاح جلال وأ. د. حسان محمد حسان وأ. د. نادية جمال الدين[٢].ويتضمن التقرير الفكر التربوى فى مصر وواقع سياستنا التعليمية ولمحات عن تطور هذا الفكر، وبعض القضايا الأساسية كالإنفاق على التعليم، والتعليم الأساسى ومحو الأمية، والتعليم العالى والجامعى والتعليم الفني والجامعة الأهليه والجامعة المفتوحة وإعداد المعلم والتعليم والثقافة....إلخ[٣]

وعند صدور مثل هذه التقارير فى صورتها النهائية بعد انتهاء المجلس من مناقشة محتوياتها وإضافة تعديلات أو حذف أجزاء منها ترفع لرئيس الجمهورية الذى يطلع عليها وقد يناقشها مع وزير التعليم الذى يطلع عليها بدوره مع هيئة مستشاريه ومجلس وكلاء الوزارة والمجالس الاخرى المتخصصة فى مراحل التعليم المختلفة ومراكز البحوث والمجالس الاستشارية.

وبناء على هذه المداولات والمناقشات تتبلور أفكار جديدة تتماشى مع المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية ثم تضاغ فى صورة سياسية تعليمية تنبثق عنها إستراتيجية تحدد مسارات التوجيه ومنها تستخلص الخطط والبرامج التفيذية. ومما يذكر أن هذه اللجنة تعد من أكثر اللجان الرسمية نشاطاً وموضوعية وإسهاماً فى مناقشه الموضوعات القومية وإبداء الرأى والمشورة فيها.

**و - المجالس القومية المتخصصة :**

نص الدستور فى المادة (١٦٤) على إنشاء[٤] مجالس متخصصة على المستوى القومى تعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى. وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته

---

(١) **مجلس الشورى :** تقرير لجنه الخدمات عن موضوع " نحو سياسة تعليمية مستقرة " دور الانعقاد الثانى عشر - فبراير ١٩٩٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٥٨.

(٣) المرجع السابق ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٤) **دستور جمهورية مصر العربية** ١٩٧١ ص ٤٧ .

قـــرار من رئـــيس الجمهورية[١].

وقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٧٤ لإنشاء تلك المجالس وعددها أربعة آنذاك أحدها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، ويشكل كل مجلس من عدد من الاعضاء ذوى الخبرات الفنية البارزة فى المجال المتعلق بنشاط المجلس ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية.

ويتولى المجلس القومى للتعليم دراسة مشكلة التعليم وإيجاد حلول ومقترحات بناءه له. ويصدر المجلس تقريراً عن آعماله فى كل دورة من دوراته ويرفعه إلى رئيس الجمهورية للاطلاع عليه والقيام بتوجيهه إلى الجهات المختصة التى يمكن أن تستفيد من أفكاره ومقترحاته وتوصياته.[٢]

**ومن التقارير التى صدرت عن المجلس القومى للتعليم الآتى :**

- سياسة إعداد المعلم فى إطار إصلاح التعليم وتطويره
- تقويم مستوى الأداء فى التعليم.
- مكون أساسى من مكونات العملية التعليمية (النشاط المدرسى)
- سياسة تطوير التعليم فى مصر.
- نحو سياسة مقترحة لتطوير المناهج الدراسية وتحديثها.
- سياسة تطوير التعليم فى مصر - نتيجة المهارات الفنيه لصغار السن.
- التعليم الفنى والتدريب والتنمية والبيئة.

وآخر تقرير صدر كان عن أعمال المجلس فى دورته الثانية والعشرين من سبتمبر ١٩٩٤ يونيو ١٩٩٥. وقد اختص التقرير بتقديم " وإستراتيجية تطوير التعليم " لأن المجلس يؤمن بأن التعليم هو " الوسيلة الاساسية لاعداد القوى

---

(١) **المجالس القومية المتخصصة** ، الكشاف الموضوعى لدراسات المجالس القومية (١٩٨٠ - ١٩٨٧ ) الجزء الاول ص ٨٣ .

(٢) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا - شعبة التعليم العام ( د . ت )

obeikandl.com

البشرية المؤهلة مما يستدعى ان تكون للتعليم إستراتيجية واضحة المعالم، يشارك فى صياغتها مختلف قطاعات المجتمع ".[١]

وبناء عليه، قدمت المجالس القومية مجموعة من السياسات ضمن إستراتيجية التعليم فى مصر، حرصت ان يشارك فى صياغتها أعضاء المجلس من الخبراء والمتخصصين فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة فتأتى بذلك معبرة بصدق عن واقعنا، ساعية لاستشراف المستقبل بالصورة التى يمكن أن نعد أبناءنا للحياة فيه[٢].

وكمثال عن دور المجلس فى المشاركة فى صنع السياسة التعليمية ما ورد فى هذا فى التقرير[٣] بالنسبة لمد سنوات الإلزام فنجد تأكيداً على هذا المعنى حيث ذكر أن هناك " حاجة إلى تأكيد رأى المجلس فى مده السلم التعليمى الذى كان القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٨ قد قضى بتخفيض سنواته فى المرحلة الابتدائية من ست سنوات إلى خمس، غير أن تجربه هذا النظام استلزمت إعادة النظر فيه، ومن ثم عقد المجلس جلسات خصصها لهذا الموضوع، وانتهى إلى ضرورة إعادة مد المرحلة الابتدائية إلى ست سنوات، بإضافة سنة دراسية فى أولها."[٤]

(ز) **المجالس العليا : ويذكر منها :**

- المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى
- المجلس الأعلى للتعليم الجامعى.

**المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى :**

صدر القرار الجمهوري رقم ٥٢٣[٥] لسنة ١٩٨١ بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم الجامعى برئاسة وزير التعليم وعضوية كل من :

---

(١) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا - الدورة الثانية والعشرون ١٩٩٤ / ١٩٩٥ ص ١١

(٢) نفس المرجع - نفس الصفحة.

(٣) نفس المرجع ص ٥ .

(٤) المرجع السابق ص ٥.

(٥) جمهورية مصر العربيه قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ مرجع سابق من ص ٩٦ - ٩٨.

- اثنان من رؤساء الجماعات - رئيس أكاديمية البحث العلمي - نائب وزير التربية والتعليم (أمينا عاما) - نقيب المعلمين - أمين المجلس الأعلى للجامعات - مدير المركز القومى للبحوث التربوية - وكلاء وزارة التربية والتعليم - وأحد وكلاء الوزارة لكل من وزارات التعليم العالى، والأزهر - التخطيط - المالية - القوى العاملة - الثقافة - الصناعة - الزراعة - وممثل للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا وخمسه أعضاء من ذوى الخبرة.

وتنص المادة الثانية من نفس القانون على اختصاصات المجلس وهى :[١]

رسم وتخطيط التعليم وبرامجه لهذه المرحلة ودراسة كل مايعرضه وزير التعليم خاصا بالسياسة العامة للتعليم وله فى سبيل ذلك :

- وضع سياسة ربط التعليم بخطة التنمية الشاملة للدولة
- متابعة وتنفيذ السياسات العامة لتطوير التعليم
- رسم السياسة العامة للكتب المدرسية
- تنظيم شئون التلاميذ الثقافية والاجتماعية والرياضية
- دراسة اقتصاديات التعليم ومشروع الموازنه.

وكان من بين الممارسات الفعلية للمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى موافقته على توصيات مؤتمر التعليم الابتدائى حيث أصدر فى مارس ١٩٩٣ مجموعة من القرارات نوجز منها[٢]

- " إذ يقدر المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي الجهد الذي بذل فى الإعداد لمؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى، وما اشتمل عليه من أوراق عمل.... وفى هذا الإطار يعبر عن كامل موافقته لتوصيات المؤتمر القومى لتطوير مناهج التعليم ويعتبرها جميعا قرارات صادرة عن المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى.

---

(١) المرجع السابق صر ٩٨.

(٢) **وزارة التربية والتعليم - إنجازات التعليم فى ٤ سنوات - مشروع مبارك القومى** مرجع سابق ص ص ٥٠ - ٥١.

- يوصى المجلس باستصدار قرار وزارى يحدد الاهداف العامة للتعليم الابتدائى

- يوصى المجلس باستصدار قرار وزارى ينص على تقسيم التعليم الابتدائى إلى مستويين.

- يوصى المجلس باستصدار قرار وزارى ينص على تطبيق نظام المسابقه فى تأليف الكتب الدراسية »[١].

**المجلس الاعلى للجامعات :**

" أنشئ المجلس الأعلى للجامعات (مرسوم ٢٦ يونيو ١٩٥٠) فى وزارة الدكتور طه حسين وعدل تشكيل المجلس العالى للتعليم (مرسوم مارس ١٩٥١) ليضم عناصر جديدة

تطوائف النظار والمدرسين وذلك تأكيداً لرساله المعلم وأثره فى توجيه ونجاح سياسة التعليم[٢]".

وأهم مايقوم به المجلس هو التنسيق وتخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمي فى الجامعات، والعمل على توجيهها بما يتفق وحاجات البلاد. ويرأس المجلس الاعلى للجامعات وزير التعليم ويضم فى عضويته كل رؤساء ونواب رؤساء الجامعات وخمسة أعضاء على الأكثرمن ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى والشئون العامة وامين المجلس الاعلى للجامعات[٣]

" تمشيا مع سياسة تطوير الأداء الجامعى بما يحقق للمجلس الأعلى للجامعات أداء وظيفته الأساسية وهي التخطيط ووضع السياسات، صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤، بإعادة تشكيل المجلس الاعلى للجامعات برئاسة وزيرالتعليم العالى وعضوية رؤساء الجامعات وخمسة أعضاء علي الأكثر من ذوي الخبرة وأمين المجلس الأعلى للجامعات.

---

(١) المرجع السابق ص ص ٥٠ - ٥١.

(٢) **مصطفى كمال حلمى - حول الاطار الفكرى لتطوير وتحديث التعليم فى مصر- بعض جوانب التنفيذ** - مجلس الشورى ١٩٨٨ - ص ٧

(٣) **وزارة التعليم - التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤** - مرجع سابق ص ٧ .

كما ينص القانون على تشكيل ثلاثة مجالس عليا، إحدها لشئون التعليم والطلاب، وثانيهما لشئون الدراسات العليا والبحوث وثالثهما لشئون خدمه المجتمع وتنمية البيئة وذلك لمعاونه المجلس الاعلى للجامعات فى ممارسه اختصاصاته[١]".

ومن الممارسات الفعلية للمجلس، " قرار المجلس الاعلى للجامعات فى يناير ١٩٩٥ بإعادة تشكيل اللجان العلمية الدائمة للترقية لوظائف الأساتذة والأساتذه المساعدين فى دورتها السادسة (١٩٩٥ - ١٩٩٨) لعدد ١٠٥ لجان بما يحقق جديه عمل اللجان والموضوعيه وذلك ضماناً لتكافؤ الفرص وتوسيع دائرة المشاركة.[٢]

**ح - مراكز البحوث**

فى هذا العصر، أصبح القرار التربوى مرتبط أرتباطا كبيرا بمدى تدفق المعلومات وتوافرها امام صانعى السياسات التعليمية، وواقع الأمر أن القرار التربوى أصبح مرتبطا بالخيارات الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المجتمع بوجه عام، ولذا أصبح على صانعي السياسات أن يراعوا فى قراراتهم التوجهات المستقبلية وخطط المجتمع التى تصاغ من أجل حل مشكلاته.

وقد انعكس هذا الوضع فى ظهور الحاجه إلي مراكز بحوث ومشورة تقوم بتوفير المعلومات وإعدادها وعمل البحوث والمسح الميداني في العملية التعليمية عندما يطلب منها ذلك.

ومن هذا المنطلق أنشىء ثلاثة مراكز للبحوث اختص كل منها بمجال محدد كما يتضح من المسمى وهى :

- المركز القومى للبحوث التربوية — هيئة مستقلة
- مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية — يتبع مكتب الوزير
- المركز القومي لتطوير الامتحانات، التقويم التربوى — هيئه مستقلة

---

(١) **وزارة التربية والتعليم . إنجازات التعليم فى ٤ أعوام - مشروع مبارك القومى** - مرجع سابق ص ١٩٣.

(٢) المرجع السابق ص ١٩٣.

وستعرض فيما يلى، دور المركز القومى للبحوث التربوية - كنموذج للدور المنوط بالمراكز البحثية من حيث إسهامها فى عملية صنع السياسة التعليمية من خلال ماتوفرة من معلومات وبحوث ومسح لموضوعات محددة. مما يذكر مساهمة المركز بدور رائد فى الإعداد للمؤتمرات القومية للتعليم : مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي ١٩٩٣ ومؤتمر تطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤

- **المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية :**

فى عام ١٩٧٢ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٨١ بإنشاء المركز القومي للبحوث التربوية[١]. والواقع أن لهذا المركز دوراً قياديا رائداً فى خدمة صنع السياسة التعليمية والقيام بالدراسات الاستطلاعية وإجراء دراسات مقارنه حول الأوضاع المحلية والاوضاع العالميه بالنسبه لأحد جوانب العملية التعليمية وتقديم النصح والمشورة بخصوص أساليب التطوير والتحديث اللازمة لها. وقد لعب المركز دوراً رئيسيا فى الإعداد لمؤتمر التعليم الابتدائى ١٩٩٣ ومؤتمر التعليم الإعدادى ١٩٩٤ ويجرى الاستعداد الآن لعقد مؤتمرات قومية أخرى حول إعداد المعلم والتعليم الثانوي فى المستقبل[٢].

ومن مجالات البحوث التى أولاها المركز أهتماما خاصا، وقام بإجراء دراسات فيها :[٣]

- تعليم المرأة فى مصر
- مشكلة التسرب وجوانبها المختلفة من ناحية المدرسة والمعلم والمنهج ومن ناحية الاسرة والظروف الاجتماعية والاقتصادية
- إعداد المعلم. كما وجه اهتماما خاصا لاعداد معلمي الفئات الخاصة

---

(١) مصطفى كمال حلمى . **حول الإطار الفكري لتطوير وتحديث التعليم فى مصر، بعض جوانب التنفيذ** مرجع سابق ص ١٦

(٢) عبد الفتاح جلال " كلمات حول تطوير التعليم " **الاهرام** . مرجع سابق

(٣) وزارة التعليم . **التعليم فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٤** - مرجع سابق ص ص ١١٣- ١١٤

- الإدارة المدرسية وكيفية اختيار القيادات التعليمية الحديثة مع وضع أسس لتدريب القيادات التعليمية

- الدراسات المقارنة لنظم الامتحانات وخاصة شهادة الثانوية العامة فى مصر والنظم المماثلة فى الخارج.

**٢- المؤسسات شبه الرسمية وغير الرسمية فى صنع السياسة التعليمية**

**أ - نقابة المعلمين :**

صدر قرار بإنشائها فى عام ١٩٥١ وباسم نقابة المهن التعليمية. ولكن هذا القرار لم ينفذ فعليا إلا فى عام ١٩٥٥. وتضم النقابة اكثر من ثلاثة أرباع مليون عضو (حوالى ٨٠٠ ألف عضو) وبهذا العدد الضخم تعد أكبر تجمع نقابى فى مصر[١].

والجدير بالذكر أن هذا العدد الضخم من الأعضاء يضم المشتغلين بمهنة التربية والتعليم سابقا ولاحقا وينتمى أعضاؤها أساسا إلى مرحله التعليم قبل الجامعى. والتساؤل الذى يدور، يركز حول كفايه وفاعليه دور النقابة الضخم فى التأثير فى عملية صنع السياسة التعليمية وفى مسار العملية التعليمية.[٢]

وتتركز أهداف النقابة فى " العمل على رفع مستوي المهنة التعليمية والإسهام فى تطوير التعليم ونظمه ومناهجه ونشر الثقافة والتعليم والمعاونة فى خطط التنمية والمشروعات التربوية والتعليميه بالإضافة إلى تحقيق مطالب وخدمات فئوية لاعضائها "[٣]

وفى لقاء للباحث مع الاستاذ ابو صالح الالفى وكيل أول نقابة المهن التعليمية[٤] ذكر سيادته بأن قانون إنشاء النقابة وماطرأ عليه من تعديلات كلها

---

(١) دكتور مصطفى كمال حلمى - فى كلمته فى افتتاح مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى من ١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٩٣

(٢) إيهاب السيد محمد إمام . مرجع سابق ص ١٢٠

(٣) المرجع السابق ص ١٢١

(٤) تم اللقاء فى مبنى المهن التعليمية فى ١٢ / ٥ ١٩٩٦ واستمر لأكثر من ساعة

تستهدف مشاركة ومساهمة الثقافة مع وزارة التعليم بابداء الرأى فى مشروعات التعليم وسياسة.

كماصرح بأنه فى السنوات الأخيرة - فى وزارة الدكتور حسين كامل بهاء الدين - شارك أعضاء النقابة في اللجان التى تشكل لبحث قضايا التعليم ووسائل تطويره ومايقتضى ذلك من تعديلات جوهرية فى الكتب والمناهج وطرق التدريس وإعداد المعلم.. إلخ.

ورداً على سؤال للباحث حول ماإذا كانت النقابة تستخدم أى أساليب ضغط على الحكومة من أجل تحقيق مصالح ومطالب محددة لها، قال أن النقابة لاتستهدف الاشتراك فى أى أعمال سياسية التي كثيرا ماتكون بعيدة عن المصلحة العامة. ولقد أعطى وكيل أول النقابة مثلا على ذلك ماتحاول بعض حركات التطرف ان تقوم به من إقحام النقابة فى خلافات فرعية حول وظيفة المرآة والحجاب والنقاب وغير ذلك من المشكلات التي ترفض النقابة المشاركة فيها لأن دور النقابة فى الأساس - وكما جاء على لسان وكيل أول النقابة - " دور قومى وطنى لاينحاز انحيازاً سياسى ولابتدخل فى الخلافات الحزبية أو السياسية ".

ويشيد وكيل أول النقابة بالاجراءات الديمقراطية التى آتبعتها الوزارة الاعوام الأخيرة من عقد مؤتمرات قومية لمناقشة قضايا التعليم وتشخيص المشكلات واقتراح الحلول مثل مناقشة قضايا الثانوية العامة واشتراكات النقابة فى هذا النقاش العام الذى شارك فيه أيضا أعضاء مجلس الشعب ورجال الأعمال ورجال الصحافة ومجالس الآباء والتنظيم النسائى كما صرح سيادته بإن النقابة تؤيد العودة بالصف السادس الابتدائى وزيادة سنوات الإلزام إلى تسع سنوات. فى الوقت الذى، يجرى الاستعداد لعقد مؤتمر إعداد المعلم وكيفية تطوير هذا الإعداد ووضع نظام للتدريب للمعلمين فى الداخل والخارج. ويتجاوز عدد أعضاء النقابة ٨٠٠ الف عضوا.

وفى نهاية اللقاء، عاد وأكد سيادته بأن نقابة المعلمين نقابة وطنية " من الدرجة الأولى " وتعرف جيداً حدودها ومسئولياتها وهى قادرة على رعاية شئونها سواء

أكانت خاصة برعاية المعلم والحصول على حقوقه أو مايخص العملية التعليمية والتخطيط لها ورسم سياستها وأنه ليس هناك أى داع للقيام أو استخدام أى أساليب ضغط حيث إن العلاقة مع الوزارة وقيادتها تتسم بالتفاهم والود.

وهناك بعد هام لا يجب ان يغفل وهو العلاقة بين منصب النقيب ووزارة التربية والتعليم فأول نقيب للنقابة كان السيد / كمال الدين حسين وكان فى نفس الوقت وزيراً للتربية والتعليم. وتجدر الإشارة إلى أنه كثيراً ماحدث تطابق بين المنصبين مثلا السيد منصور حسين كان وزيراً للتربية والتعليم وأيضا نقيبا للمعلمين.

وبدراسة تاريخ منصب النقيب يلاحظ أنه فى الأربعين سنة الماضية، شغل هذا المنصب خمس شخصيات فقط وهو مايعنى أن متوسط الفتره التى قضاها كل نقيب كانت حوالى ثماني سنوات وهي فترة طويلة نسبب وتعكس الرغبة فى الاستقرار وعدم التغيير من جانب المعلمين(١)

ومن البديهى أن يكون هناك بعض الإيجابيات بسبب التطابق بين منصب الوزير والنقيب، من أهمها فتح قنوات الاتصال بين المعلمين والسلطة العليا فى الوزارة مع إمكانية تحقيق بعض المكاسب الفئوية مثلا فى حركات الترقيات والنقل بين المحافظات والمعاشات ..... إلخ(٢)

تنص المادة (١) على : " ينشأ فى كل مدرسة رسمية أو خاصة... مجلس للآباء ينبثق عن جمعية عمومية للآباء والمعلمين.

وتنص المادة (٢) على أهداف مجالس الآباء وهى :

- توثيق الصلة بين الآباء والمعلمين بما يحقق تعاونهم
- دراسة حاجات الطلاب والعمل على مقابلتها.
- دراسة شئون المجتمع المدرسى

---

(١) ايهاب السيد محمد إمام . مرجع سابق ص ١٢٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٣.

- معاونة المدرسة في القيام بدورها كمركز أشعاع فى البيئة."[١]

وتنص المادة (٩) من نفس القرار الوزارى على تشكيل مجلس الآباء علي النحو التالى :[٢]

- مدير المدرسة أوناظرها
- تسعة من الآباء المنتخبين
- ممثل للمجلس المحلى للمدينة
- سبعة من معلمى المدرسة المنتخبين

**ويختـــص :**

* بتنفيذ قرارات وتوصيات الجمعية العمومية
* وضع خطة متكاملة لتحقيق الأهداف الموضوعة
* تقرير صرف أى مبالغ مالية
* الموافقة على التقرير السنوي
* تشكيل اللجان الدائمه أو المؤقتة

وفى عام ١٩٩٣، صدر القرار الوزراى رقم (٢٥٩) الذى غير من الفلسفة التى يقوم عليها مجلس الآباء حتى يصبح له دور واضح فى عملية تطوير العلملية التعليمية ومتابعة تنفيذها والتأكد من تحقيق أهدافها، على أن تشارك بصورة فعليه فى تمويل الأجهزة التى تحتاج إليها المدارس وخاصة أدوات الوسائل التعليمية وأجهزة المعامل. كما يمثل هذا القرار أيضا دوراً فى الرقابة الشعبية على مستوي التعليم، وكذلك ربط المدرسة بالبيئة والمجتمع وتحفيز المجتمع على تبنى المدرسة وتبني أنشطتها ودعم قدراتها.[٣]

---

(١) وزاره التربية - **قرار وزارى رقم ( ٣٤ ) لعام ١٩٧١** المادة (١) و (٢)

(٢) المرجع السابق المادة (٩)

(٣) وزارة التعليم - **إنجازات التعليم فى ٤سنوات - مشروع مبارك القومى** مرجع سابق ص ص ٨٢- ٨٣ .

obeikandl.com

وواقع الأمر أن دور مجلس الآباء فى عملية صنع السياسة التعليمية محدود للغاية ولا يتعدى المشاركة بممثلين فى مؤتمر التعليم الأبتدائي ١٩٩٣ ومؤتمر التعليم الإعدادى ١٩٩٤.

**ب - نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات :**

من المفيد أن نشير إلى أن نقابة المعلمين - التى ذكرت أعلاه - يتكون معظم أعضائها من المعلمين فى مرحلة التعليم ماقبل الجامعى، بينما أعضاء نوادى هيئه التدريس تتكون من أساتذة الجامعات فى مرحلة التعليم الجامعى.

وتختلف نوادى أعضاء هيئه التدريس عن نقابة المعلمين فى اهتماماتها ومدى تأثيرها فى صنع السياسة التعليمية. فإلى جانب الخدمات الفئوية التى تقدمها لأعضائها - مثل الخدمات الاجتماعيه والثقافية - هناك أيضا اهتمام بالقضايا القوميه وقضايا تطوير التعليم وخاصة التعليم العالى والجامعى. وتتفق نوادى أعضاء هيئة التدريس مع نقابة المعلمين فى توفير خدمات اجتماعيه وثقافية، ولكنها تختلف عن النقابة فى اهتمامها بالقضايا القومية والسياسية، وهي القضايا التى ترفض النقابة - (كما جاء على لسان الوكيل الأول) أن تتدخل فيها ولو بعرض وجهة نظرها تجاهها.

وبداية، يجب الإشارة إلى المناخ السياسى والاجتماعى الذى ارتبط بتصاعد دور نوادى اعضاء هيئه التدريس فى الثمانينات والذى اتسم بالانفتاح والديمقراطيه النسبية فى حيث أتيح لاعضائها التعبير عن آرائهم بحرية وإجراء انتخابات عامة فيما بينهم.(١)

**ومن القضايا التى اهتم بها أعضاء النادى :**

تحقيق استقلال الجامعات - ضمان حصانة الأستاذ الجامعى - توفير مزيد من حرية التعبير والمناخ الديمقراطى - المشاركة فى تطوير التعليم العالى.

وللتعبير عن آرائهم تجاه تلك القضايا وقضايا أخري، اعتمدت نوادى أعضاء

---

(١) حامد عمار . **مشكلات العملية التعليمية** مرجع سابق ص ١٧٠.

هيئة التدريس على بعض الوسائل والادوات مثل المؤتمرات العامة السنوية والندوات والمناظرات وتكوين اللجان والكتابة فى الصحف والكتابة إلى رئيس الجمهورية وتنظيم لقاءات مع كبار المسئولين[١]

ومما يذكر، اشتراك عدد من أساتذة الجامعات فى مؤتمرات التعليم القومية مثل المؤتمر القومي لتطوير التعليم ١٩٨٧ ومؤتمر التعليم الابتدائى ومؤتمر التعليم الإعدادى،

**د - جماعات المصالح :**

" هى تجمعات من الافراد تنشأ على أساس تطوعى وتستند إلى أساس وظيفى أو دينى أو إقليمى، وقد تكون العضوية فيها إختيارية وإجبارية"[٢]

وهى تهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها وقد تضغط علي السلطة السياسية فى سبيل تنفيذها.

ومن الجماعات التى تحاول التأثير علي صانعى السياسة من أجل تحقيق مصالحها فى مجال التعليم يوجد :

* أصحاب المدارس الخاصة
* ناشرو الكتب الخارجية
* مافيا الدروس الخصوصية
* الجماعات الإسلامية المتطرفة

ومما لاشك فيه زن السلطة التنفيذية فى الوزارة (الوزير ومستشاريه وقيادات الوزارة) تقف أمام هذه التجمعات تحاول تحييدها إن لم تستطع ان توقفها فى حالات تطرفها ومحاولاتها لتحقيق مصالحها الذاتية البحته.

---

(١) نجوى ابراهيم . **السياسات العامة والتغيير السياسى فى مصر** - رساله دكتوراه غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩١ ص ٣٦٥.

(٢) المرجع السابق ص ٣٧٠.

**(هـ) الجمعيات الأهلية (غير الحكوميه)**

- ويذكرمنها فى مجال التعليم :

* الجمعية المصرية للتنمية والطفولة تحت رئاسة حرم السيد رئيس الجمهورية

* جمعية الرعاية المتكاملة وهى أيضا تحت رئاسة حرم السيد رئيس الجمهورية

بالنسبة لجمعية الرعاية المتكاملة وفى لقاء[١] مع إحدى العضوات البارزات قالت أن العمل فى الجمعية عمل تطوعي، وقد أشهرت الجمعية فى عام ١٩٧٧ باسم جمعية الرعاية المتكاملة لتلاميذ المدارس الابتدائية، وبدأت بعد ست عشرة متطوعة، وأصبحت الآن تزيد عن الخمسين عضوة. وقد ركزت اهتمامها فى أول نشاطها على تنمية وتطوير المدارس العامة الرسمية فى الاحياء الفقيرة مثل بولاق والسيدة زينب وعين شمس، بالإضافة إلى تنظيم رحلات والاهتمام بالأنشطة الرياضية وتنظيم دورات ومسابقات فيما بين مدارس الرعاية المكتاملة (وكانوا قد بدءوا بعشر مدارس رسمية) وتهتم هذه الجمعية الآن بتنمية المكتبات العامة بعد نجاح فكرة المكتبات المدرسية النموذجية فى المدارس الرسمية. وتوجه الجمعية اهتماما خاصا الآن بالمعوقين، وتعمل على شراء أجهزة تعويضية للصم والمكفوفين فى مدارس المعاقين، وتعمل على فتح أبواب المدارس صيفا على أساس اعتبارها نوادى صيفية للتلاميذ. وفى الآونة الأخيرة تركز الاهتمام خول تعميم فكرة المكتبات العامة النموذجية فى الحدائق العامة فى المناطق الفقيرة مثل اقامة مكتبات عامة فى حلوان وعين شمس ودار السلام وعرب المحمدى بالإضافة إلى عقد الندوات فيها.

بالنسبة للجمعية المصرية للتنمية والطفولة، تجدر بالأشارة إلى ان جميع مطبوعات مؤتمر التعليم الابتدائى ومؤتمر التعليم الاعدادى كانت قد صدرت وعليها أسم الجمعية إلى جانب وزارة التربية والتعليم، كما وجهت الدعوة لهذاين المؤتمرين باسم هذه الجمعية (إلى جانب الوزارة) ودلالة على اشتراك الجانب الشعبى الى جانب الهيئات الرسمية والى اهتمام الجهات الشعبية بتطوير

---

(١) التقت الباحثة مع إحدى العضوات البارزات فى الجمعية السيدة **عفاف أمير أحمد** فى ٦ / ٦ / ١٩٩٦.

التعليم وتنمية من أجل مستقبل أفضل للجميع. وقد اشترك أعضاء الجمعية فى كل من المؤتمرين وجاء ذكرهم ضمن المشاركين فى المؤتمر.

كما ناقشت وثيقة مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل " دور الجمعيات الأهلية وخاصة جمعية التنمية والطفولة كنموذج للجهود الذاتية، ويمكن ان تساهم به فى حل مشاكل التمويل حيث انها فى سبيلها لبناء خمس وثلاثين مدرسة حديثه على أحدث الوسائل التعليمية لتكون بمثابة مراكز إشعاع أو مراكز للتغيير التعليمي والتربوى[١]

(١) وزارة التعليم - "مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل " مرجع سابق ص ٣٦.

obeikandl.com

## خامسا : ثلاث نماذج من واقع تطبيقات صنع السياسة التعليمية :

سيعرض فيما يلى ثلاث من الوثائق الرسمية التى تم اعتمادها كسياسة تعليمية قومية بعد إخرجها - كما سبق التعرف على الخطوات والآليات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من خلال عرض للخطوات أو مراحل صنع السياسة التعليمية. وهذه الوثائق الرسمية الثلاث التى تعهدها بالرعاية وزراء تعليم هي :

١- ورقة عمل تطوير وتحديث التعليم فى مصر (١٩٨٠) تقديم الدكتور مصطفى كمال حلمى

٢- وثيقة تطوير التعليم فى مصر سياسة وإستراتيجية وخطه تنفيذية (١٩٨٧) للدكتور أحمد فتحى سرور

٣- وثيقة مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل (١٩٩٢) تقديم الدكتور حسين كامل بهاء الدين.

### ١- ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر (١٩٨٠)

من المفيد أن نذكر أن قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ يعتمد فى أسسه ومبادئه على ماورد فى ورقة عمل " حركة التعليم فى مصر - بين الماضى والحاضر والمستقبل - بعض مبادىء اتجاهات الإصلاح " ١٩٧٤ كما يعتمد على ماجاد من أفكار ومقترحات وبرامج فى ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر (سبتمبر ١٩٧٩)،كذلك ورقة عمل تطوير وتحديث التعليم فى مصر - سياسته وخططه وبرامج تحقيقه.

### - الخطوات التطبيقية التى انتهت بصدور القانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١

جاء فى مقدمة ورقة عمل حول تطوير تحديث التعليم فى مصر ١٩٧٩ " تقتصر هذه الورقة على التعليم قبل الجامعى. اما التعليم الجامعى والعالى فله وثيقة مستقلة تعدها الجامعات وخبراء التعليم العالى[١]

---

(١) وزارة التربية والتعليم - **ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر** . سبتمبر ١٩٧٩ ص٣.

وقد اقتصرت ورقة (١٩٨٠) على نفس (المرحلة التعليم ماقبل الجامعى) كما جاء قانون التعليم ١٣٩ لعام ١٩٨١ معبراً عن هذه المرحلة أيضا.

وفى نفس المقدمة ورد أن ورقة ١٩٧٩، ماهى إلافاتحة حوار ليلتقى فيه كل من يعنيه أمر إصلاح التعليم - داخل مجال التعليم وأولهم المعلمون - ومن خارجه ومن أجهزة أجتماعية وأقتصادية وسياسية وشعبية قبل أن يتحول إلى خطة وبرامج عمل مشترك يشارك الجميع فى تنفيذه .

**الخطوة الاولى :**

لقاء الباحثة مع دكتور مصطفى كمال حلمى الذى ذكر أن ورقة ١٩٧٩ كانت بمثابة بعض التساؤلات والأسئلة والمقترحات " ومحاولة التفكيربصوت مسموع " بينما جاءت ورقة ١٩٨٠ عبارة عن الاجابات لهذه التساؤلات، ولذا أصبح من الممكن وضع إستراتيجية تربوية قومية تبلورت فيما بعد فى صورة قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١

وكان من ضمن التساؤلات والمقترحات التى وردت فى ورقة ١٩٧٩ " مجموعة من البرامج المتكاملة (٣٠ برنامجا) التى يمكن أن تصبح بعد مناقشتها وأختيار الأولويات من بينها (أن تصبح) منهاج عمل للوزارة "[١]

وهذه البرامج هى : برنامج تنمية التعليم الاساسى - برنامج معالجة الهدر وتحسين معدلات التدفق الطلابى - برنامج إدخال العمل المنتج وتنمية الثقافة - برنامج تأصيل الديمقراطية - برنامج ترسيخ القيم الدينية والخلقية - برنامج التربية لتحقيق الذات - برنامج تحسين فرص التدريب للتعليم الفنى - برنامج توسيع فرص القبول بالتعليم الثانوى - برنامج خدمة المجتمع - برنامج تربية الأطفال قبل سن السادسة - برنامج تعزيز تعليم الأطفال الأقل حظا فى الأحياء الشعبية بالحضر - برنامج النهوض بالتدريب وإعادة التدريب المهنى - برانامج التربية السياسية للمواطنين - برنامج التربية السكانية والبيئة - برنامج التثقيف الصحى - برنامج محو آمية اليافعين

---

(١) المرجع السابق ص ٦٥ .

- برنامج محو أمية الأمهات - برنامج تطوير مؤسسات إعداد وتدريب العاملين فى التعليم - برنامج تنمية أجهزة تصميم المناهج وإنتاج الكتب - برنامج تنمية النظم الحديثة للمعلومات والبحوث التربوية - برنامج تطوير الإدارة التعليمية - برنامج تنمية التكنولوجيا التربوية الجديدة - برنامج التجديد التربوي - برنامج تطوير صناعات الأبنية والتجهزات المدرسية - برنامج التعاون العربى والدولى من أجل التنمية التربوية[١]

**الخطوة الثانية :**

طرح هذه البرامج والافكار قبل الانتقال إلى مرحلة التخطيط ووضع إطار برامج تطور التعليم وتحديثه جنباً إلى جنب خطة تنفيذه، ولذا طرحت على لجنة التعليم بمجلس الشعب ومختلف الأحزاب السياسية والمجلس القومى للتعليم والاجهزة الشعبية والحكم المحلى والنقابات المهنية وفى مقدمتها نقابة المعلمين وأجهزة الوزارة والمديريات التعليمية بالمحافظات وجميع الوزارات كما طرحت على الرأى العام من خلال الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى[٢]

**الخطوة الثالثة :**

قامت الوزارة - أثناء مرحلة الحوار حول إصلاح التعليم - بعدد من التجارب والدراسات استهدفت التمهيد للتطور الشامل فى صورة قانون التعليم ١٣٩

- تجربة التعليم الاساسى فى نحو ٤٥٠ مدرسة - تجربة المدرسة ذات الفصل الواحد فى ٣٥٠٠ مدرسة - تجربة المدرسة الثانوية الشاملة فى مدرستين - إعادة النظر فى مناهج التعليم الفنى - أعادة النظر فى مناهج دور المعلمين - تحقيق لا مركزية الادارة التعليميه - مشروع تدريب معلمى المرحلة الأولى - مشروع إعداد معلم التعليم الفني - مشروع إعداد معلم المرحلة الثانيه - دراسات حول نظم التقويم

تجدر الإشارة فى هذه التجارب إلى الاهتمام الكبير "بتدريب وإعداد المعلم...

---

(١) المرجع السابق ص ٦٦.

(٢) وزارة التربية والتعليم . تطوير **وتحديث التعليم فى مصر - سياسته وخططه وبرامج تنفيذه** - يوليو ١٩٨٠ - ص ٧

لأن المعلم (هو) العامل الرئيسى الذى يتوقف عليه نجاح التعليم فى بلوغ غاياته"[١]

**الخطوة الرابعة :**

من بين البرامج الثلاثين (٣٠) التى تضمها ورقه ١٩٧٩ وقع الاختيار[٢] على مجموعة من البرامج الرئيسية التى تقوم على أساس نُظمى وهى تشتمل على خمس مجموعات هى :

أولا : مجموعة برامج تطوير بنية التعليم ومحتواه

ثانيا : مجموعة برامج تطوير الرعاية التربوية وأساليب التقويم ومعدلات التدفق الطلابى

ثالثا : برامج إعداد وتدريب المعلم

رابعا : برامج المبانى و التجهيزات والوسائل التعليمية.

خامسا : مجموعة برامج تطوير الادارة التعليمية ونظم المعلومات والبحوث والتمويل

**الخطوة الخامسة :**

وضماناً لتنفيذ هذا العمل القومى الكبير ، قامت الوزارة بتشكيل لجنة رئيسية للتوجيه والإشراف تضم القيادات المسئولة عن العمل التربوى من الوزارة ، والمركز القومى للبحوث التربوية ونقابة المعلمين والمجلس القومى للتعليم ولجنه التعليم بمجلس الشعب والمجلس الأعلى للجامعات وكليات التربية. وتكون مهمة اللجنة الإشراف على تنفيذ[٣] البرامج.

وختاما فإن «فكرة الإصلاح » - متبلورة فى فلسفة وإستراتيجية وسياسة وخطط تنفيذ - أخذت طريقها حتى صدرت فى قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ والذى من أهم أحكامه مد فترة الإلزام إلى تسع سنوات وهى - بدون شك - نقطة جوهرية تحتسب لوزير التعليم آنذاك د. مصطفى كمال حلمى: وايضا عملية توزيع

---

(١) المرجع السابق - ص ٤٨

(٢) المرجع السابق - صص ٣٣ - ٣٤.

(٣) المرجع السابق ص ٥٥

الاختصاصات بين الوزارة المركزية وأجهزة الحكم المحلى وتوحيد مصادر إعداد المعلم.

**٢- وثيقة تطوير التعليم فى مصر - سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه (١٩٨٧)**

ان أول مايستلفت النظر عند دراسة هذه الوثيقة ، بعد تحليل وثيقة الدكتور مصطفى حلمى وكيفية اعدادها بصورة هادئة ومتدرجة وقائمة على الدراسات والتجريب الميدانى فى مجال التربية والتعليم ومشاركة فئات عديدة من داخل قطاع التعليم ومن خارجه أن سياسة الدكتور فتحى سرور عمدت الى أسلوب « الصدمة » و « السرعة » مما حدى ببعض خبراء التعليم مثل الدكتور حامد عمار إلى انتقاده فى اتخاذ القرارات المتعجلة فى شئون التعليم ، ذلك لأن آثاره... تمتد إلى اكثر من خمسة عشر عاماً.[١] ومن التعجل فى اتخاذ القرارات المصيرية (خفض السلم التعليمى وجعله ثمانى سنوات - ( القانون رقم ٢٣٣ لعام ١٩٨٨ ) إلى تحجيم المشاركة فى وضع قواعد واتجاهات السياسة التعليمية الجديدة ، والتى تم اعتمادها بالموافقه على ما جاء فى ورقة العمل الرئيسية التى ناقشها مؤتمر تطوير التعليم فى ١٩٨٧ وهى : إستراتيجيه تطوير التعليم فى مصر ». وفيما يلى يعرض للخطوات التطبيقية التى أدت إلى اعتماد هذه الوثيقة وإلى إصدار أول خطة خمسية لإصلاح التعليم فى مصر (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١)[٢]

**الخطوات التطبيقية التى انتهت باعتماد وثيقة «تطوير التعليم فى مصر » ١٩٨٧ :**

**الخطوة الأولى :**

ربما يكون من الأفضل أن نبدأ الخطوة الأولى بطرح وجهة نظر حكومة الدكتور عاطف صدقى فى بيانه[٣] أمام مجلس الشعب حول إستراتيجية تطور التعليم والتى تمثلت عناصرها فى « توكيد مبدأ ديمقراطية التعليم وإعادة النظر فى المناهج وطريقة إعداد المعلم واستخدام الوسائل التعليمية الحديثة وتحقيق

---

(١) حامد عمار . **من مشكلات العملية التعليمية** . مرجع سابق ص ٦٧.

(٢) وزارة التربية والتعليم - حول تطوير التعليم فى مصر - مجموعة مقالات سلسلة كتب تطوير التعليم والكتاب الثانى - مايو ١٩٩١ - ص ٧٣

(٣) بيان حكومة الدكتور عاطف صدقى أمام مجلس الشعب بتاريخ ٨٦/١٢/٢٩

لامركزية الإدارة التعليمية مع الاحتفاظ بالمركزية فى صنع السياسة التعليمية[١] ومما هو جدير بالذكر ظهور قضية التعليم كقضية أساسية فى خطاب تكليف رئيس الجمهورية للحكومة الجديدة (حكومة عاطف صدقى آنذاك)

**الخطوة الثانية :**

إن بداية التحرك نحو إعلان الإستراتيجية تم قبل انعقاد المؤتمر القومى لتطوير التعليم ١٩٨٧ بستة أشهر حيث اجتمعت اللجنة الاستشارية لتطوير وتحديث التعليم فى ١١ / ١٢ / ١٩٨٦ وعلى رأسها وزير التعليم آنذاك الدكتور فتحى سرور وبعض خبراء التعليم والمفكرين. ثم أنبثقت عنها اللجان الفرعية الأخرى وهى : لجنة صياغة الأهداف - لجنة دعم الديمقراطية - لجنة التحسين الكيفى - لجنة تحديث التعليم الفنى. وتبلورت أعمال هذه اللجان فى ورقة خاصة تحمل عنوان « فى تطوير التعليم ». وبمراجعة هذه الورقة يتضح تطابق أهداف السياسة التعليمية ومبادئها مع الأهداف والمبادئ التى تضمنتها فيما بعد وثيقة الإستراتيجية.

**الخطوة الثالثة :**

كثرة الدعاوى التي تدعو إلى التأنى والتدرج حتى لا تأتى السياسة التعليمية على أنها « رياسة وزير »[٢] بالرغم من ذلك طرحت وثيقة « تطوير التعليم فى مصر » على مستويات متعددة قبل الاتفاق عليها وقبل إعداد الخطة الخمسية التعليمية (١٩٨٨/٨-١٩٩٢/٩١). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة قام بإعدادها وزير التعليم مع بعض خبراء التربية والتعليم ثم تم الاعلان عنها من قبل الوزير، وعرضت للنقاش العام بعد إعدادها بالفعل. وأما عن النقاش العام الذى تناول الوثيقة فهو محدود إلى حد ما ويتضمن :

أ - ندوة حول « مشكلات مصر ودور التعليم فى حلها[٣]- ١٦ يونيو ١٩٨:

إستغرقت أعمال الندوة سبع ساعات وضمت نخبة من علماء مصر وفيها (٢١

---

(٣) المرجع السابق ونفس التاريخ.

(١) إيهاب السيد محمد إمام - مرجع سابق ص ١٤٩

(٢) وزارة التربية والتعليم حول **تطوير التعليم فى مصر** - مجموعة مقالات . مرجع سابق ص ٥

شخصية عامة) صرحوا فيها بوجهات نظرهم لحل مشكلات التعليم ، وفى ختام الندوة ، تحدث الدكتور فتحى سرور معقباً فقال أن (الندوة ) عرضت المسائل الكلية... فالتنفيذ والتفاصيل مسائل مترتبة كلية... والذى يهتم بتخطيط التعليم لابد أن يعى فى ذهنه تلك المسائل الكلية »[١]

ب- قيام مديريات التعليم بتنظيم عدد من المؤتمرات تضم القيادات التعليمية وممثلى هيئات التدريس فى التعليم الفنى والعام. وبوجه عام تهدف هذه المؤتمرات المتخصصة إلى الاسترشاد بآراء العاملين فى المجال حول المحاور الرئيسية والمنطلقات الفكرية التى وضعتها سياسة الوزارة لتطوير التعليم كما يبدو فى الشكل التالى :

---

(٣) المرجع السابق ص ٦٤.

obeikandl.com

# ملامح
# إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر

| منطلقات الإستراتيجية | محاور الإستراتيجية | |
|---|---|---|
| | (أ) محاور تطوير التعليم قبل الجامعى | (ب) محاور تطوير التعليم العالى والجامعى |
| ١- شمولية التطوير | ١- فعالية ديمقراطية التعليم | ١- الاهتمام بالتعليم العالى والفنى والتكنولوجى |
| ٢- قومية التطوير | ٢- التوسع فى التعليم الفنى ورفع مستواه الكيفى | ٢- استحداث أنماط جديدة للتخصصات والجامعات وتحديث تجهيزات الجامعات |
| ٣- التنسيق بين القطاعات | ٣- رفع المستوى الكيفى للتعليم | ٣- العناية بالدراسة العليا والبحوث |
| ٤- التربية المستمرة | ٤- تطوير نظام التعليم الثانوى | |
| ٥- التعليم المتكامل | ٥- حسن إعداد المعلم وتأهيله ورفع مستواه | |
| ٦- التعليم الذاتى | ٦- فعالية الإدارة التعليمية | |
| ٧- محو الأمية وتعليم الكبار | ٧- تمويل التعليم | |
| ٨- التخطيط التربوى | | |
| ٩- البحث التربوى | | |
| ١٠- تنوع البنى التربويه | | |
| ١١- عدم ربط الأجور بالشهادة | | |

---

- المصدر : أحمد فتحى سرور وزارة التربية والتعليم تطوير التعليم فى مصر - سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه (التعليم قبل الجامعى ) ١٩٨ - ص ٥٠.

obeikandi.com

جـ- عقد المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى يوليو ١٩٨ وشارك فيه عدد كبير من أساتذة الجامعات وكليات التربية وبعض مؤسسات الإنتاج والمؤسسات العسكرية التى لها علاقة بالتعليم. وافتتحه رئيس الجمهورية تعبيراً عن أهمية السياسة التعليمية والتعليم بشكل عام فى المرحلة التالية.

- وقدم للمؤتمر خمسون بحثا نوقشت على مدى يومين.

**الخطوة الرابعة :**

النقاش العام داخل المؤتمر وخارجه حول « وثيقه استراتيجيه تطوير التعليم فى مصر » فلقد آثار المؤتمر الكثير من الجدل حول الفائدة من الخروج بتوصيات بعد أن كانت الإستراتيجية قد تم وضعها بالفعل وأعلنها الوزير، ولذا وجه انتقاد للمؤتمر على أساس أنه مجرد واجهة أعلامية للسياسة التعليمية الجديدة. وكما ذكر فى وثيقة مصطفى كمال حلمى نجد أن هذه الوثيقة تختص أيضا بمرحلة التعليم قبل الجامعى على أن يتبعها وثيقه أخرى تختص بالتعليم الجامعى. مع ان استراتيجية التطوير كانت قد وجهت نقدا لهذه النقطة فى السياسات التعليمية السابقة على اعتبار أن وضع استراتيجية منفصلة لمرحلة من التعليم دون الأخرى ، يغفل منطق التكامل والتنسيق الذى لاغنى عنه بينهما. بينما تسعى الإستراتيجية تلك إلى وضعهما فى منظومة كلية « مترابطة »

**الخطوة الخامسة والاخيرة :**

عرضت الوثيقة فى صورتها النهائية على المجالس المختصة التى أقرته كسياسة تعليمية رسمية ليكون « عدة فى يد كل معلم ، وفى يد كل بيت ، وفى يد كل طالب ».[١]

وتجدر الإشارة إلى فكرة أن تخفيض السلم التعليمى لم يرد ذكرها فى الوثيقة كما لم تناقش داخل مؤتمر ١٩٨٧.

---

(١) أحمد فتحى سرور - تطوير التعليم فى مصر - سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه ، مرجع سابق ص ٢٦٣.

**٣- وثيقة مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل (١٩٩٢)**

تهتم القيادة السياسية بالتعليم ومشاكله اهتماما كبير، ويتجلى ذلك بشكل كبير من تتبع الخطاب الرسمى للدولة ، كما يتضح من إعلان الرئيس مبارك عن عزمه على جعل التعليم مشروع مصر القومى حتى عام ٢٠٠٠.

وقد شهدت مصر فى أوائل التسعينات جهودا مكثفة من أجل تطوير وإصلاح التعليم بصورة شاملة، فظهرت وثيقة مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل. (ويحمل العنوان اسم الرئيس مبارك تعبيراً عن مدى اهتمامه بالتعليم وإعطائه أولوية أولى وهى فى نفس الوقت تعبر عن فكره تجاه إصلاح التعليم ) كما شهدت أوائل التسعينات مؤتمرين هامين لتطوير التعليم أختص كل واحد منهم بمرحلة معينة : فاختص مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ١٩٩٣ بتطوير التعليم الابتدائى وبالذات مناهجه ، واختص المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى ١٩٩٤ بذات المرحلة.

وقد تبع هذا الاهتمام الكبير بالتعليم (صدور وثيقة مبارك والتعليم مشروع مبارك القومى -)عقد مؤتمرين قوميين ) على أساس فكرة جديدة وهى أن التعليم قضية أمن قومى ولذا فإن التعليم - بهذا المفهوم - أصبح القاعدة التي تركز عليها مقومات الأمن القومى لمصر.

ومن هذا المنطلق أصبح « تطوير التعليم والخروج به من أزمته هو انعكاس لرغبة قومية، طالما أن هناك اتفاقاً لدى الرأى العام على أن التعليم هو الأمن القومى لمصر، ومن ثم فلا يمكن أن ينفرد به فرد ووزير أو وزارة »[١]

وتجدر الإشارة إلى أن عهد الدكتور حسين كامل بهاء الدين قد شهد اتساع نطاق استخدام الأسلوب الديمقراطى بصورة غير مسبوقة، كما سيتضح من الخطوات التطبيقية التالية التى فتحت المجال أمام اشتراك الرأى العام والقنوات الشرعية ليدلوا بآرائهم فى ملامح التغيير المطلوب.

---

(١) وزارة التربية والتعليم . إنجازات التعليم فى ٤ سنوات - مشروع مبارك القومى مرجع سابق ص ٢٧.

- **محتوى الوثيقة :**

تتبلور ملامح السياسة التعليمية الجديدة كما وردت فى وثيقة مبارك والتعليم فى المبادئ التالية[١]:

- التعليم كقضية أمن قومى لمصر
- التعليم كاستثمار
- عدم تحميل الأسرة المصرية أى أعباء إضافية
- تكافؤ الفرص التعليمية
- إصلاح أحوال المعلم
- ترميم وإصلاح وبناء المدارس
- تطوير المناهج
- إدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة فى التعليم
- تحقيق الانسيابية بين أنواع التعليم المختلفة
- عودة الأنشطة المدرسية
- عودة التغذية المدرسية
- تنمية السلوكيات الحضارية
- رعاية المواهب
- الفصل بين الشهادة والوظيفة
- تحقيق نظام التأمين الصحى
- تشجيع دور القطاع الخاص
- تطوير التعليم الفنى
- تطوير التعليم الجامعى والعالى

---

(١) وزارة التعليم - مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل - مرجع سابق ص ص ١٢ - ١٣ .

obeikandl.com

- **الخطوات التطبيقية فى سبيل صدور مبارك والتعليم :**

- **الخطوة الأولى :**

القاعدة الأساسية التى ينبع منها الأسلوب الديمقراطى هى إتاحة الفرصة للرأى العام كى يشارك فى المناقشات الضرورية حول ملامح التغيير المطلوب. وبناء عليه يتم طرح الأفكار الرئيسية للتغيير على المتخصصين - وعلى الرأى العام - وعلى القنوات الشرعية، مثلا المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى أو مجلس الشعب أو مجلس الشورى.

ولكن من الذى يصنع هذه الملامح الرئيسية للتغيير ؟

فى الغالب، تبدى القيادة التعليمية العليا - الوزير - رغبتها فى أن يقوم المتخصصون فى المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية إلى جانب مستشارى الوزارة بإعداد الدراسات العلمية المتخصصة حول ملامح التطوير.

**الخطوة الثانية :**

طرح هذه الدراسات الأولية على ورقة عمل تتكون من خبراء المركز القومى للبحوث التربوية وأساتذة والمسئولين فى الوزارة بالإضافة إلى ممثلين من النقابة وأولياء الأمور.

**الخطوة الثالثة :**

طرح نتائج جلسات العمل على مؤتمر قومى يشارك فيه ممثلون من فئات متنوعة تمثل الاطراف المختلفة المشاركة فى صنع مستقبل مصر ومنها مثلا :

- أعضاء مجلس الشعب والشورى - أهل الفكر والرأى - شخصيات عامة
- أحزاب سياسية - علماء الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والسياسة - أعضاء الجمعيات الأهلية (غير الحكومية) - رجال الأعمال والبنوك - أولياء الأمور - نقابة المعلمين - المعلمين والنظار - مستشارى الوزارة - رجال الصحافة - علماء الدين.

**الخطوة الرابعة :**

النقاش العام للأفكار المطروحة وبلورتها وحذف منها وأضافات عليها إلى أن تظهر – فى النهاية – فى صورة توصيات المؤتمر –

**الخطوة الخامسة :**

عرض التوصيات على القنوات الشرعية مثل المجلس الأعلى للتعليم حتى يتم اتخاذ القرارات، يليها عرضها على الوزير بعد موافقة المجلس، وذلك من أجل استصدار القرارات التنفيذية فى الأمر المطروح، مثلا استصدار وثيقة رسمية مثل مبارك والتعليم أو تطوير مناهج التعليم الابتدائى... إلخ

## الخلاصة :

فى هذا الفصل، تطرقت الدراسة – مرة أخرى – إلى الجانب التطبيقى لتصف نموذجا واقعيا لعملية صنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى نفس اطار وتقسيمات الفصل السابق، نجد هذا الفصل وقد انقسم أيضا إلى خمسة أجزاء تضمن « أولا » ملامح نظام التعليم المصرى وفيه ظهر الإطار الدستورى والتشريعى للتعليم العام كما ذكرت القواعد الأساسية التى تهيمن على عملية صنع السياسة التعليمية مثل سياسة الفرد ومركزية السلطة وعدم استقرار السياسة التعليمية وعدم المرونة.

وفى الجزء الثانى عرضت العوامل المؤثرة فى بيئة صنع السياسة التعليمية حيث عرضت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفى الجزء الثالث تم تناول خطوات وآليات صنع السياسة التعليمية وظهر فيها سبع خطوات أو مراحل متتالية.

أما الجزء الرابع، فقد ركزت فيه الدراسة حول مؤسسات صنع السياسة التعليمية فى مصر. وذكر فيها المؤسسات الرسمية والمؤسسات شبه الرسمية وغير الرسمية التى تلعب دوراً مباشرا وغير مباشر فى هذه العملية، ثم اختص الجزء الخامس والأخير بعرض ثلاثة نماذج من واقع تطبيقات صنع السياسة التعليمية، وذلك حسب ترتيب ظهورها وهى :

obeikandl.com

١- ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر (١٩٨٠)

٢- وثيقة تطوير التعليم فى مصر - سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه (١٩٨٧)

٣- وثيقة مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل (١٩٩٢)

وتجلى فى هذا الفصل العلاقة بين الحكومة المركزية فى القاهرة ممثلة فى مجلس الوزراء، ووزارة التعليم وبين مديريات التعليم فى المحافظات المختلفة ومدى هيمنة السلطة المركزية عليهم رغم محاولات ضعيفة لتحقيق اللامركزية فى الادارة. ويحد من حركة العملية التعليمية فى مصر وتقدمها عدد من الملامح الاساسية مثل سيادة مبدأ الفرد (وإن كان الحال تغير نسبيا فى عهد الوزير حسين كامل بهاء الدين نحو سريان الأسلوب الديمقراطى) ومركزية السلطة وعدم استقرار السياسة التعليمية (التردد والتعجل فى اتخاذ القرارات فى عهد الدكتور فتحى سرور) وعدم المرونة.

وبوجه عام، يلاحظ تغير وتبدل السياسة التعليمية بتغيير وتبدل الوزير فى أعلى السلم الوظيفى فى مؤسسة التعليم، وأن عملية صنع السياسة تبدأ من أعلى وتنتهى إلى القاعدة العريضة من المعلمين بعكس الحال فى النظم الديمقراطية ( مثل الولايات المتحدة) إذ تبدأ عملية صنع السياسة التعليمية من القاعدة العريضة فى المحليات ثم إلى أعلى فى الولايات ثم تصل إلى القمة فى الحكومة الفيدراليه، وبذلك لا تتأثر المؤسسة التعليمية بتغيير قيادتها لأن السياسة هى منهاج للمؤسسة التعليمية بكافة أجهزتها ولا يملك اى فرد وزير او غير وزير ان يوقف التدفق ويعطل المسار الذى تمت الموافقة على سريانه من جميع القنوات الشرعية والتى من أهمها الكونجرس.

وفى الفصل التالى، تمتد الدراسة لتقارن بين دولتى المقارنة الولايات المتحدة وجمهوريه مصر العربية مع تسليط الضوء على أوجه الاختلاف والتشابه بينهما. وفى نفس الفصل - الخامس والأخير - يعرض أيضا التصور المقترح لتطوير عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر فى ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا المجال الحيوى.